م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 256 / 19

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 تشرين الأول، 2019 13 October,

M E A K -Weekly Economic Report No. 256 /19
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

 تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 256/ 19،

الأحد 13 تشرين الأول، 2019 13 October,

التقرير حصيلة لمتابعة الإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية والبيانات.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

مع أطيب تمنياتي

 الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

  كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة:

أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 256 / 19

الأحد 13 تشرين الأول، 2019 13 October,

المحتويات

 [3](#_Toc22020245)

[أولاً – الاقتصاد العالمي: 3](#_Toc22020246)

[1 - اليابان تعتمد سياسة اقتصادية مرنة إذا لزم الأمر 3](#_Toc22020247)

[2 - اردوغان أمام خيارات صعبة أحلاها مر 4](#_Toc22020248)

[3 - واشنطن وبكين لن تعلنا اتفاقا تجاريا خلال قمة مجموعة العشرين 7](#_Toc22020249)

[4 - سقوط النسر بات وشيكا..اعترافات خطيرة لرئيس أميركي سابق 8](#_Toc22020250)

[6 - An Important Scientific Precedent for Syrian Researchers at the Global Level in the Field of Energy 12](#_Toc22020251)

[7 - Dwa kroki do przodu, jeden w tył 15](#_Toc22020252)

[8 - Cały czas jestem straszony śmiercią 21](#_Toc22020253)

[9 - China grants 100 buses to Syria in contribution to enhancing transport sector 29](#_Toc22020254)

[10 - Niepewność mBanku potrwa 30](#_Toc22020255)

[11 - لبنان يأمل بخفض العجز في الموازنة الى 4 في المئة بحلول 2023 36](#_Toc22020256)

[12 - أربعة أسئلة.. أجب عليها لتعرف إن كنت تتقدم للوظائف بصورة صحيحة 37](#_Toc22020257)

[13 - ليس بلداً للفقراء: كيف فاقم دَيْنُ لبنان عدم المساواة 39](#_Toc22020258)

[14 - في اجتماعات "الخريف"... المؤسسات المالية الدولية تسعى إلى الاطمئنان على ديونها لدى مصر 47](#_Toc22020260)

[15 - مصر... إجراءات جديدة لمكافحة تبييض الأموال وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر 52](#_Toc22020261)

[16 - “أطنان الأموال السورية” تبحث عن مكان للتوظيف.. 1054.6 مليار ليرة ودائع الزبائن في 13 مصرفاً خاصاً.. 56](#_Toc22020262)

[17 - “بهارات الهندية ” على مائدة “الكهرباء ” من جديد و180مليار ليرة توسيع محطة تشرين 58](#_Toc22020263)

[18 - المالية تدرس فرض رسم على المدخنين كمصدر تمويل “للتأمين الصحي “ 59](#_Toc22020264)

[19 - دراسة لتحويل المستنفذين إلى موازي وإعادة النظر بالسنة التحضيرية 60](#_Toc22020265)

[20 - تحويل التراب إلى عشرة مليارات ليرة سنوياً.. 62](#_Toc22020266)

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 256 / 19

الأحد 13 تشرين الأول، 2019 13 October,

## j0157995

## أولاً – الاقتصاد العالمي:

## 1 - اليابان تعتمد سياسة اقتصادية مرنة إذا لزم الأمر

11/06/2019 12:15 [طاقم ديلي فوركس](https://arab.dailyforex.com/dailyforex-authors)

بينما تهدف اليابان لرفع ضريبة المبيعات في شهر أكتوبر ، فإن اليابانيين على استعداد لتغيير سياستهم إذا كانت الظروف الاقتصادية تزداد سوءًا وفقًا للمصادر.

تحتوي مسودة الوثيقة التي حصلت عليها رويترز على توجيهات يجب أن يوافق عليها رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في نهاية هذا الشهر.

وتقول الوثيقة: "نحتاج إلى مراقبة التطورات الخارجية عن كثب بما في ذلك القضايا التجارية ، حيث تظهر الصادرات والانتاج ضعفًا على الرغم من الانتعاش التدريجي الذي شهده الاقتصاد الياباني"، مضيفة أن عدة أجزاء من العالم تعاني من تباطؤ الاقتصاد ، مثل الصين أو بعض الدول الأوروبية.

يقول التقرير أيضًا أن الحكومة ستتيح جميع أدوات السياسة لمساعدة الاقتصاد في الحفاظ على انتعاشه. نمت البلاد بنسبة 2.2 ٪ في الربع الأول من هذا العام ، أي أكثر من نسبة 1.8 ٪ المتوقعة من قبل الخبراء.

تواجه اليابان الآن موقفاً صعباً بين وضع سياسة مالية مسؤولة وتحفيز الاقتصاد المتباطئ. من ناحية ، يشهد المجتمع الياباني شيخوخة سريعة ، الأمر الذي يتطلب من الحكومة رفع الضرائب وتنظيم أمورها المالية ، من ناحية أخرى ، قد تؤدي آثار الزيادة الضريبية على الاستهلاك إلى إعاقة النمو الاقتصادي الياباني ، والذي هو بالفعل يتأثر الوضع الاقتصادي العالمي.

على الرغم من التقدم الاقتصادي في اليابان ، فإن هناك تهديدات الرئيس دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على سلعهم إذا لم يتوصلوا إلى اتفاق من شأنه أن يساعد على سد الفجوة التجارية بين البلدين. على الرغم من زيارة البلاد مؤخرًا ، فمن غير المتوقع أن تجتمع الحكومتان قبل انتخابات مجلس المستشارين المقبلة.

ويضيف التقرير أيضًا أن الحكومة اليابانية تتوقع أن يعتمد بنك اليابان المركزي سياسة نقدية للتخفيف من شأنها أن تساعدهم في الوصول إلى هدف التضخم عند 2٪.

من المتوقع أن ترفع اليابان ضريبة البيع من 8 إلى 9 بالمائة في أكتوبر.



<https://arab.dailyforex.com/forex-news/2019/06/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A5%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D8%B2%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1/117430>

## 2 - اردوغان أمام خيارات صعبة أحلاها مر

  الوطن 10-06-2019 | د. قحطان السيوفي

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يتقمص شخصية السلطان العثماني الجديد،
ويواجه مشاكل داخلية وخارجية، في الداخل تحديات اقتصادية، تضخم، بطالة،
ضعف العملة التركية، انتكاسات في الانتخابات البلدية. في الخارج، يدعم
الإرهاب في سورية ويقفز على الحبال الأميركية والروسية والأوروبية وحلف
الناتو. أردوغان أمام خيارات صعبة عانى حزبه الحاكم هزيمة بفارق ضئيل في
المنافسة للسيطرة على إسطنبول، المدينة الأكبر والأكثر ازدهاراً في
تركيا. قال أردوغان عام 2017: «إذا تعثرنا في إسطنبول سنفقد مكانتنا في
تركيا». بعد أن خسر أردوغان أنقرة وإسطنبول أمام حزب الشعب الجمهوري
العلماني المعارض، استخدم نفوذه وتسلطه لفرض إعادة التصويت في انتخابات
إسطنبول في حزيران.

يشعر المستثمرون بالقلق من قرار إعادة انتخابات رئيس بلدية إسطنبول، وقد
وصفت أحزاب المعارضة هذا القرار بأنه «ديكتاتوري صارخ» و«سرقة» في رابعة
النهار. قالت مديرة استثمار ديون الأسواق الناشئة في شركة «أموندي» أستير
لو: إن قرار إعادة الانتخابات سيزيد من التقلبات في السوق وقد زادها.
عملياً هذا القرار تسبب في أول ركود كبير في تركيا منذ عقد، وجعل التضخم
عند نسبة 20 في المئة.

خلال 16 عاماً في السلطة كان أردوغان يحاول تنمية الاقتصاد أكثر من
اعتماده على أيديولوجيته وعلى حزب العدالة والتنمية الحاكم. لوحظ استمرار
موجة عدم الاستقرار في سعر صرف العملة التركية الليرة، منذ إصدار أمر
بإعادة إجراء انتخابات محلية في إسطنبول.

وصل إجمالي الاقتراض من المصارف المحلية من خلال مقايضات لمدة أسبوع إلى
13.4 مليار دولار أواخر أيار الماضي، بزيادة تقدر بنحو 1.7 مليار دولار
عن الأسبوع السابق. كشفت «فاينانشيال تايمز» نيسان 2019 عن أن الارتفاع
في الاقتراض قصير الأجل من البنك المركزي التركي، كان يساعد على حجب حجم
الانخفاض في صافي احتياطيات العملة الأجنبية.

ردد محلل الأسواق الناشئة في «رابوبنك» بيوتر ماتيس: «ليس لدى البنك
المركزي ودائع احتياطية كافية من العملات الأجنبية للتدخل بشكل منتظم على
نطاق واسع على الصعيد الخارجي، أردوغان عالق بين نارين، قد يؤدي خطر
الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة بشأن المشتريات الدفاعية إلى فرض
عقوبات أميركية. السبب الأساسي هو قرار تركيا شراء نظام دفاع صاروخي
أرض-جو طراز «إس400» من روسيا، من المقرر تسليمه في الأشهر القليلة
المقبلة. في الوقت نفسه، تتوقع تركيا استلام طائرة من طراز إف35، وهي
أحدث الطائرات المقاتلة التي تنتجها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وتعد
تركيا جزءاً من اتحاد يشترك في إنتاج الطائرة إف35 مع شركة لوكهيد مارتن.

علقت الولايات المتحدة تسليم أول أربع طائرات من بين 100 طائرة كان من
المتوقع أن تشتريها أنقرة، بسبب نظام «إس400». تجادل واشنطن بأن وجود
النظام على أرض الناتو سيضر بأمن الحلفاء بحجة أنه يمكن لروسيا الحصول
على معلومات حول الطائرة إف35. إبرام صفقة «إس400» يعتبر انتصاراً
دبلوماسياً للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقد يحدث شرخاً في تضامن حلف
الناتو وربما يقوض أمنه. أعضاء لجان القوات المسلحة والعلاقات الخارجية
في مجلس الشيوخ الأميركي كتبوا في صحيفة «نيويورك تايمز» الشهر الماضي:

«بحلول نهاية العام، سيكون لدى تركيا إما طائرات مقاتلة متطورة من طراز
إف35 على أراضيها، أو نظام دفاع صاروخي أرض-جو روسي من طراز «إس400»، لن
يكون لديها كلاهما». الرئيس الأميركي دونالد ترامب يحذر أردوغان من إتمام
الصفقة، ووجهت واشنطن إنذاراً لأنقرة بطرد الطيارين الأتراك الذين
يتدربون على استخدام الطائرة إف35 إذا تمت الصفقة، ومسؤولون أتراك يؤكدون
أن لا تراجع فيما يتعلق بصفقة «إس400»، لكنهم يعترفون بأنهم يستعدون
للعقوبات الأميركية بموجب «قانون مكافحة أعداء أميركا من خلال العقوبات».
أردوغان يتبع طريقة الاستقطاب في عمله، إلا أن ذلك أمر صعب عند التعامل
مع القوى العظمى مع الرئيسين بوتين وترامب. المراقبون يرون أن أردوغان
أصبح مديناً للرئيس بوتين في السنوات الماضية. رغم سياسة أردوغان
المشبوهة تجاه سورية، تدعم موسكو الدولة السورية الشرعية، على حين يدعم
أردوغان مجموعة متنوعة من التنظيمات الإرهابية التكفيرية في سورية. تشكل
تركيا الآن الجزء الضعيف بين القوى الثلاث في سورية، مع روسيا وإيران.

تلقي موسكو باللوم على أنقرة لفشلها في السيطرة على جبهة النصرة المرتبطة
بالقاعدة، حتى إن بعض الصحافيين الأتراك يصورون الأمر على أنه خيار بين
إتمام صفقة «إس400» أو الهجوم على إدلب. إذا كان أردوغان يعادي الولايات
المتحدة حقاً، فلن تكون فقط عضوية تركيا في حلف الناتو أو في الاتحاد
الخاص بإنتاج الطائرة إف35 هو موضع التساؤل.

الإصرار التركي على شراء المنظومة الروسية، ستعرض أنقرة لعقوبات منها
حرمانها من نظام «باتريوت» الصاروخي، وطائرات إف35 الحربية. حالة شراء
الولاء الروسي، مقابل دعم موسكو للرئيس التركي في الداخل والخارج، وما
يزيد الأمر وضوحاً هو أن روسيا الرابح الأكبر من هذه الصفقة على الصعيد
العسكري والاقتصادي والنفوذ الروسي، على اعتبار أن نشر هذه المنظومة في
تركيا سيكون أيضاً دعاية اقتصادية للأسلحة الروسية، قد تحفز دولاً في
الاتحاد الأوروبي على الحصول على هذه المنظومة، إلى جانب ذلك يعتقد
أردوغان أن الإصرار على شراء ونشر منظومة «إس400» الروسية، سيشكل ضغطاً
على واشنطن فيما يتعلق بملف الأكراد في سورية، والذين يتلقون الدعم من
الولايات المتحدة، بالمقابل الولايات المتحدة تملك أوراق ضغط ستمارسها
على أنقرة، منها فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على تركيا، وهو ما سيؤدي
إلى مزيد من التدهور الاقتصادي وهروب الاستثمارات من الداخل التركي،
أردوغان يطبق سياسة اللعب على الحبال، أقام صداقة مع بوتين في عام 2016،
بعد أن أسقطت تركيا طائرة حربية روسية في سورية. وتصالح مع ترامب العام
الماضي بإطلاق سراح قس أميركي متهم بالتواطؤ في الانقلاب الفاشل في تركيا
عام 2016. من جانب آخر تحالف أردوغان مع قطر بسبب سياساتها التخريبية
ودعمها للإرهاب، وتنظيم الإخوان الذي شهد سقوطاً في الشرق والغرب، كل ذلك
أثار مشاعر الشعب التركي الذي يعبر عن غضبه واستيائه من سياسات أردوغان
وحزبه. انتكاسة داخلية وأخرى خارجية يتعرض لها أردوغان، تضاف إلى جعبة
الفشل التي أثقلت كاهل الدولة التركية سياسياً واقتصادياً وأمنياً،
لتتزامن انتكاساته الشعبية في الانتخابات المحلية التركية، فأردوغان يخرج
من انتكاسة ليواجه انتكاسة أخرى، ويجد نفسه أمام خيارات صعبة أحلاها
سيكون مراً.

## 3 - واشنطن وبكين لن تعلنا اتفاقا تجاريا خلال قمة مجموعة العشرين

 واشنطن-(أ ف ب) –

قال وزير التجارة الأميركي مارك ويلبور روس الثلاثاء إن الولايات المتحدة والصين لن تعلنا اتفاقا تجاريا خلال قمة مجموعة العشرين المقررة في أواخر حزيران/يونيو في اليابان، بينما يعتزم دونالد ترامب إثارة الموضوع مع نظيره الصيني شي جينبينغ خلالها.

وأعلن ويلبور روس على قناة “سي أن بي سي” أن “قمة العشرين ليست المكان الذي نعقد فيه اتفاقاً تجارياً نهائياً”، مشدداً في الوقت نفسه على احتمال التوصل إلى “شكل من أشكال الاتفاق حول سبل المضي قدماً”. وأصرّ على أن ذلك “لن يكون بالتأكيد اتفاقاً نهائياً”.

وأكد الوزير أنه رغم أن هذا الصراع قد يتخذ شكل “حرب ساخنة”، لكنه سينتهي بحلّ تفاوضي.

وتابع “الأسواق متوترة أكثر من اللازم أو مسترخية أكثر من اللازم”، مضيفاً أن “الناس انفعلوا بشكل هستيري” عندما هدد ترامب بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة من المكسيك.

وقال “أخيراً، توصلنا إلى حلّ لأزمة (المهاجرين غير الشرعيين) على الحدود لا يتضمن فرض رسوم جمركية”. ودعا بالإضافة إلى ذلك إلى “استخلاص الدروس من هذه الأزمة” و”الحكم على هذه الإدارة من النتائج”.

من جهته، كرر ترامب أن المستهلكين الأميركيين غير متضررين من حرب الرسوم الجمركية بين بكين وواشنطن.

وكتب في تغريدة أن الحكومة الصينية “تخفض قيمة عملتها وتدعم الشركات من أجل التخفيف من آثار الرسوم الجمركية الإضافية بنسبة 25%” على ما يساوي 250 مليار دولار من الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة.

وقال صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي إن عودة التوتر بين الصين والولايات المتحدة من شأنه التأثير على نمو الاقتصاد الأميركي مع تأكيده أنه حتى الآن تبدو الآثار على المستهلكين محدودة.

وهدد ترامب الاثنين أيضاً بفرض رسوم جمركية جديدة إذا لم يجرِ اللقاء المقرر بينه وبين الرئيس الصيني في أوساكا في اليابان خلال قمة مجموعة العشرين.

<https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%88%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D9%84/>

## 4 - سقوط النسر بات وشيكا..اعترافات خطيرة لرئيس أميركي سابق

 الكاتب: برونو غيغ

هل وصلنا إلى اللحظة الفاصلة التي بدأ فيها الشك يساور القوة العظمى المتداعية؟ حيث قامت الصحافة الأميركية للتوّ بنشر ما قاله الرئيس السابق جيمي كارتر لدونالد ترامب خلال لقائهما الأخير.

كان ساكن البيت الأبيض قد دعا الرئيس السابق لكي يحدّثه عن الصين، وقد أورد جيمي كارتر محتوى اللقاء بشكلٍ علنيّ خلال جمعية عمومية معمدانية في جورجيا. إن ما قاله نفيس للغاية.

“أنت تخشى أن تسبقنا الصين، وأنا أتفق معك.. لكن هل تعرف لماذا الصين في طريقها لتجاوزنا؟ لقد قمت أنا بتطبيع العلاقات الديبلوماسية مع بكين سنة 1979.. منذ ذلك التاريخ، هل تعلم كم عدد المرات التي خاضت فيها الصين الحرب ضد أيٍّ كان؟.. ولا مرة.

أما نحن، فقد بقينا في حالة حرب دائمة. الولايات المتحدة هي البلد الأكثر ولعاً بالحروب في تاريخ العالم، لأنها ترغب بفرض القيم الأميركية على البلدان الأخرى. بينما تستثمر الصين مواردها في مشاريع مثل سكك الحديد للقطارات فائقة السرعة بدل تخصيصها للنفقات العسكرية. كم كيلو متر من السكك الحديدية للقطارات فائقة السرعة لدينا في بلدنا؟ لقد بدّدنا 3000 مليار دولار على النفقات العسكرية. أما الصين فلم تبدّد فلساً واحداً على الحروب، ولذلك هي تتفوّق علينا في جميع المجالات تقريباً. ولو أننا أنفقنا 3000 مليار دولار على البنية التحتية الأميركية، لكان لدينا سكك حديد للقطارات فائقة السرعة وجسور لا تنهار وطرق تتم صيانتها بشكلٍ صحيح. كما أن نظامنا التعليمي سوف يصبح جيداً مثل نظيره في كوريا الجنوبية أو هونغ كونغ.”

إنه أمر ذو دلالةٍ كبيرة عن طبيعة السلطة في ذلك البلد أن لا يخطر هذا التفكير السليم أبداً في بال مسؤولٍ أميركي. إن وضع العلاقة المرضية مع العنف المسلح موضع السؤال هو أمر صعب بالتأكيد لدولةٍ تبلغ نسبة نفقاتها العسكرية 45% من الإنفاق العسكري العالمي ولديها 725 قاعدة عسكرية في الخارج، ويتحكّم صانعو الأسلحة فيها بالدولة العميقة ويحددون السياسة الخارجية المسؤولة عن 20 مليون قتيل منذ سنة 1945. في هذا الصدد يقول مارتن لوثر كينغ : “إن حرب فييتنام هي أحد أعراض المرض الذي يضرب الذهنية الأميركية التي تقوم على دعائم ثلاث هي العنصرية والمادية والعسكرة.”

لكن هذه المسألة تمسّ المستقبل بشكلٍ خاص. هل حكم على الولايات المتحدة، بسبب خطأ قادتها،  أن تعرف ذات المصير الذي عرفته تلك الإمبراطوريات التي بادت بسبب طموحاتها المنفلتة من كل عقال، والتي اختنقت بالمعنى الحرفي بسبب الوزن الباهظ لنفقاتها العسكرية؟ في نهاية ولايته، سنة 1959، أدان الرئيس إيزنهاور بكلماتٍ نبوئية المجمع العسكري-الصناعي الذي وضع عبئاً ثقيلاً على المجتمع الأميركي. لم يكن إيزنهاور، مثله مثل دونالد ترامب أو باراك أوباما، مهتماً بمصير الشعوب الجائعة أو التي تعرضت للغزو وللقصف على يد العم سام باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكنه مثل جيمي كارتر اليوم، استشعر بدون شك أن سباق التسلح سوف يكون السبب الرئيسي لسقوط الإمبراطورية.

لأن المحافظين الجدد وغيرهم من “محبي القنابل” في البنتاغون، منذ عدة عقودٍ من السنين، لم يقرنوا فقط الديمقراطية الليبيرالية بالمجازر الجماعية في فييتنام ولاوس وكمبوديا وأفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، ناهيك عن أعمال القتل السرية التي أدارتها المخابرات الأميركية وفروعها، بدءاً من إبادة اليسار الإندونيسي (500 ألف قتيل) وصولاً إلى مآثر فرق الموت في غواتيمالا (200 ألف قتيل) مروراً بحمامات الدم التي نفذت لحساب الإمبراطورية بواسطة مسعوري الجهاد العالمي. ولأن واضعي استراتيجية احتواء الشيوعية بواسطة قنابل النابالم، ومن بعدهم مجموعة من المتهورين لنشر الفوضى الخلاقة  بواسطة الرعب المستورد، لم يشعلوا النار ويسيلوا الدماء في الكرة الأرضية فقط. بل إن مروجي الحروب هؤلاء، وهم دمىً متحركة في أيدي الدولة العميقة الأميركية، المقيمون في الكونغرس والبيت الأبيض ومراكز الأبحاث التابعة للمحافظين الجدد قد أغرقوا المجتمع الأميركي نفسه في حالة ركودٍ داخلي يختبئ خلف قناع الاستخدام المحموم لطباعة العملة. لأنه إذا كان الولع  بالحروب هو التعبير عن تقهقر الولايات المتحدة، فإنه أيضاً السبب في ذلك التقهقر. إنه التعبير، حين تصبح العلامة الفارقة  للسياسة الخارجية الأميركية، في سبيل وقف هذا التقهقر، هي التدخلات العسكرية الوحشية وعمليات التخريب الاقتصادي وعمليات الخداع. وهو السبب، حين يتسبّب التضخّم الجنوني في النفقات العسكرية بالتضحية بالنمو في بلدٍ يزداد فيه الأغنياء غنىً ويزداد فيه عدد الفقراء.

في الوقت الذي تستثمر فيه الصين في البنى التحتية المدنية، تتخلى الولايات المتحدة عن تلك البنى لمصلحة صناعة السلاح. تتفاخر واشنطن وتتحدّث بصخبٍ في الخارج، لكنها تترك البلاد تتفسّخ في الداخل. الناتج الإجمالي المحلي هائل بالنسبة إلى عدد السكان، لكن 20% منهم يقبعون في الفقر، السجون مكتظة: يشكّل عدد السجناء الأميركيين 25% من عدد السجناء حول العالم، 40% من السكان مصابون بداء السمنة. معدل أعمار الأميركيين (79.6 سنة) يأتي بعد معدل أعمار الكوبيين (80سنة). كيف يمكن لبلدٍ اشتراكي صغير، وخاضع للحصار، أن يكون أفضل من قوةٍ عظمى رأسمالية مكلّلة بالهيمنة الكونية؟ الجواب هو أننا يجب أن نصدق أن العناية الصحية لعامة الشعب في الولايات المتحدة ليست من أولويات النخب.

ربح دونالد ترامب، وهو منافس بارع، الانتخابات سنة 2016 بوعوده باستعادة عظمة الولايات المتحدة وبتعهّده باستعادة الوظائف التي ضاعت بسبب العولمة المنفلتة. لكن النتائج التي تحققت، وبسبب غياب الإصلاحات البنيوية، سكبت الماء البارد على شعوذاته الملتهبة. حيث ارتفع العجز التجاري الأميركي مع بقية العالم إلى رقمٍ قياسي تاريخي سنة 2018 ليبلغ 891 مليار دولار وليسحق الرقم السابق عن سنة 2017 والذي بلغ 795 مليار. فشل دونالد ترامب بشكلٍ كامل في تغيير الاتجاه، وتعتبر السنتين الأوليتين من عهده الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة.

<http://syrianexpert.net/?p=40175>

## 5 - بعد دخولها قائمة الأثرياء.. ماكينزي بيزوس تتعهد بالتبرع بنصف ثروتها

 لندن (CNN) الثلاثاء، 28 مايو / أيار 2019

وعدت ماكنزي بيزوس بمنح ما لا يقل عن نصف ثروتها للجمعيات الخيرية، بعد أشهر فقط من طلاقها من أغنى رجل في العالم.

المليارديرة حديثة العهد وقعت على وثيقة لصالح حملة تسمى “تعهد العطاء“، التي تشجع أثرياء العالم على التبرع والمساهمة بجزء من ثرواتهم في مشاريع خيرية بإرادتهم.

وأسس تلك المبادرة “بيل غيتس” وزوجته “ميليندا” و“وارن بافيت” في عام 2010، وتضم الآن حوالي 204 من المشاركين مابين أفراد وعائلات.

وأصبحت ماكنزي بيزوس من بين أثرياء العالم بعد طلاقها من مؤسس موقع أمازون، جيف بيزوس، في وقت سابق من هذا العام. وهي تحتل المرتبة 22 على مؤشر بلومبرغ للمليارديرات.

وتبلغ ثروتها الشخصية الآن حوالي 36.6 مليار دولار. في حين يتصدر زوجها السابق التصنيف العالمي بقيمة صافية تقارب 114 مليار دولار.

وقالت ماكينزي بيزوس في خطاب أعلنت فيه الخطوة “لدي مبلغ من المال لأشاركه“، مضيفة في الرسالة التي كانت مؤرخة في 25 أيار/مايو الجاري: “سيظل نهجي للعمل الخيري مدروساً، وسيستغرق الأمر بعض الوقت والجهد. لكنني لن أنتظر.”

كانت ماكنزي بيزوس واحدة من بين 19 موقعًا جديدًا لصالح الحملة تم الإعلان عنهم، الثلاثاء.

تضمنت المجموعة أيضًا برايان أكتون، المؤسس المشارك لـ WhatsApp ، وبول سيارا ، المؤسس المشارك لبينترست وبريان أرمسترونغ، الرئيس التنفيذي لشركة Coinbase.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2019/05/28/mackenzie-bezos-giving-pledge>

****ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة البولونية والإنكليزية:

## 6 - [An Important Scientific Precedent for Syrian Researchers at the Global Level in the Field of Energy](http://syriatimes.sy/index.php/science/40417-an-important-scientific-precedent-for-syrian-researchers-at-the-global-level-in-the-field-of-energy)

 Thursday, 28 February 2019

An Optimal Photovoltaic Conversion System for Future Smart Grids

Scientific research related to environment affairs has received great attention at present due to the importance of preserving Earth from the different pollutants that cause the global warming. Therefore, specialists and researchers sought to generate electricity depending on other sources which are different from those existed in the ground. These sources are derived mainly from the sources of energy which are available in nature such as wind and sun. These natural resources are considered Energy-efficient, inexpensive and do not cause pollution to the environment.

Thus, Syrian researchers Prof. Dr. Carlo Makdisi from Tishreen University , Syria, Dr. Badia Haidar from Tishreen , Syria and Hassan El-Helou from Isfahan University of Technological Sciences in Iran, showed special interest in solar energy and work on proposing advanced technologies and solar-powered feed systems that connect with smart grids to achieve reliable performance of power supply systems as basic and alternative sources.

They present smart grid infrastructure issues and integrating solar PV sourced electricity in the smart grid. Smart grid has many features , including reliability, flexibility on network topology, efficiency, sustainability and market-enabling.

The researchers select a Photovoltaic Active Power Line Conditioner , as a case study. This Line Conditioner is  a device designed to extract the maximum power of a photovoltaic (PV) system and to compensate the nonlinear and unbalanced loads of the electrical power system. The performance of the PV Conditioner with the neuro-fuzzy control  has been analyzed through a simulation platform.

To know more about the mechanism of this conversion system, the Syria times e-newspaper met Dr. Carlo Makdisi, who said : “In line with global scientific research on sustainable renewable energy and the fact that our country enjoys these sustainable natural resources, we have prepared a research  to study the possibility of finding a hybrid solar system consisting of solar system and turbine system , especially that there are about 300 sunny days in Syria and the wind speed in some areas is enough to produce energy from the wind, this system is connected to Asynchronous induction generator. The simulation of PV system and wind turbine system will be carried out by using MATLAB/ SIMULINK software package depending on Perturb and Observe (PAO) algorithm which is used for (MPPT).



The converters which are used in the hybrid system are simulated by using Matlab/ Simulink such as, DC-DC chopper; double bridge controlled rectifier in addition to the inverter which is connected to the micro grid which has been used to supply the factory block of Tishreen University. The simulated model allows studying the behavior of the proposed model and test it under various operating conditions and achieves the optimum performance of the smart grid”.

Dr. Makdisi went on to say :” The suggested system consists of the following essential parts:

12 photovoltaic panels, wind turbine and asynchronous induction generator, AC/DC thyristor controlled double bridge rectifier and DC/AC bidirectional single phase converter connected to smart grid.”

Prof. Makdisi stressed that the research has been published as a chapter in a book entitled “Handbook of Research on Power and Energy System Optimization.” This book is considered the crucial scientific resource that studies the use of energy in relation to the observed living standards within the country and explores the importance of increasing power generation facilities.  It is a global reference for engineers and researchers in international universities due to its theoretical information and scientific applications in the fields of renewable energy and power systems”.

”This book has been widely spread and the chapter which contains the study we have prepared has received great attention as this chapter was adopted as a reference in more than 30 international studies. Here we must draw attention to the importance of smart networks which has been used in many European countries and the need to start using them in our country, Syria, sooner or later.” Prof. Makdisi concluded.

It is worth mentioning that this study is not the first research presented by the researchers, there are several publications and research published in world and local periodicals and magazines. They s also have distinguished contributions in world conferences and in the arbitration of many international researches.

Interviewed by Amal Farhat

http://syriatimes.sy/index.php/science/40417-an-important-scientific-precedent-for-syrian-researchers-at-the-global-level-in-the-field-of-energy

Ekonomiści: w USA nie ma recesji, nie będzie obniżek stóp

Bloomberg [ula](https://www.rp.pl/autor/906/urszula-lesman) 29.03.2019

Gospodarka USA nie wejdzie w recesję w bliskiej przyszłości i dlatego nie ma powodu aby obniżać stopy procentowe - powiedziała była szefowa Fed Janet Yellen. Podobnie uważa szef Fed w St. Louis James Bullard.

- Mieliśmy przypływ słabszych danych, ale nadal uważam, że to tymczasowe – powiedział James Bullard, który wierzy w odbicie w drugim kwartale. - Myślę, że zapowiedź odbicia w drugim kwartale jest dobrą prognozą - powiedział. Według Bullarda mówienie o podwyżkach stóp procentowych jest "przedwczesne".

Była szefowa Fed Janet Yellen uważa, że mimo obniżenia mediany wzrostu gospodarczego do 2,1 proc. nie można jeszcze mówić  o recesji. - Nie widzę recesji i nie uważam jej za prawdopodobną - powiedziała Yellen na konferencji inwestorów w Fort Worth w Teksasie. Yellen powiedziała też, że spowolnienie było "oczekiwane od dawna" i nie ma w nim niczego alarmującego - pisze Bloomberg. Janet Yellen uważa, że Fed w 2019 roku nie obniży stóp procentowych.

Była szefowa Fed uważa natomiast, że obawiać należy się spadku wzrostu gospodarczego w Europie oraz Chinach.

Recesji nie boi się też Warren Buffett, który uważa, że gospodarka USA nie wykazuje cech recesji. - Wygląda na to, że tempo wzrostu gospodarczego spowolniło – powiedział Buffett w CNBC. – Określiłbym to jako zauważalne, ale nic ponadto – dodał inwestor.

[© Licencja na publikację](https://www.rp.pl/licencja) © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

## 7 - Dwa kroki do przodu, jeden w tył

    Od 5 stycznia strefa czystego transportu obowiązuje na krakowskim Kazimierzu

Shutterstock [Bartosz Klimas](https://www.rp.pl/autor/482/bartosz-klimas)

Poparcie społeczne dla walki ze smogiem kończy się w chwili, gdy okazuje się, że do programów ochrony powietrza muszą się dołożyć mieszkańcy i firmy. Zły przykład idzie z góry, bo rządowy plan walki ze smogiem najlepiej prezentuje się na papierze.

Podczas środowej nadzwyczajnej sesji Rady Miasta Krakowa debatowano nad losem strefy czystego transportu, która od 5 stycznia obowiązuje na Kazimierzu – obejmuje plac Nowy i kilkanaście pobliskich ulic. Zgodnie z przepisami mogą tam wjeżdżać jedynie pojazdy elektryczne, napędzane wodorem lub gazem ziemnym (CNG).

Ograniczenia nie dotyczą mieszkańców, niepełnosprawnych, a miejscowi przedsiębiorcy i taksówki mogliby wjeżdżać na dotychczasowych zasadach aż do końca 2025 roku. To ostatnie jednak tylko teoretycznie, bo strefę wprowadzono na próbę – do lipca tego roku.

STREFA CZYSTEGO TERRORU

Jednak przedsiębiorcy z Kazimierza domagali się wjazdu także dla swoich kontrahentów i klientów, rozszerzenia godzin dostaw i zniesienia zakazu dla pojazdów spełniających normy emisji spalin Euro5 i Euro6. Na jednej z poprzednich sesji Rady Miasta pojawiły się transparenty z hasłami „Strefa czystego terroru", „Kazimierz umiera bez handlu", „Miasto katem przedsiębiorców" i „Czysta strefa, martwa strefa".

Przepisy o strefie czystego transportu budziły też sprzeciw części radnych, a wojewoda małopolski nakazał sporządzenie oceny dokumentu. Ocena wykazała niestaranność uchwały, ale – zdaniem wojewody – wady nie są na tyle rażące, aby unieważnić przepisy. Wobec tego miejscowi przedsiębiorcy zaskarżyli uchwałę do wojewódzkiego sądu administracyjnego.

Podczas środowej sesji lokalny biznes zarzucił radnym m.in. zbyt pospieszne przyjęcie przepisów i niedostateczne konsultacje z mieszkańcami. Szkoda, że mimo deklarowanej chęci kompromisu nie wszyscy radni chcieli wysłuchać tych zarzutów – części z nich nie było w sali obrad podczas wystąpień przedsiębiorców.

Radni przyjęli serię poprawek, które rozluźniają ograniczenia dla samochodów na Kazimierzu. Jedna z nich, autorstwa prezydenta miasta, zakłada, że strefa czystego transportu będzie obowiązywać jedynie do czasu wprowadzenia w Krakowie śródmiejskiej strefy płatnego parkowania, która nie jest tym samym co obowiązująca już strefa płatnego parkowania. Ma się to stać nie później niż 31 grudnia tego roku.

Wygląda więc na to, że żywot „strefy na Kazimierzu" nie będzie długi. Może dostarczy chociaż danych o efektywności podobnych działań? Jak zauważył Bartosz Piłat z krakowskiego Zarządu Transportu Publicznego, bez testowania tego rodzaju rozwiązań nie ma mowy o walce z zanieczyszczeniami powietrza pochodzącymi z komunikacji.

Wystarczyły dwie osoby

Kraków, gdzie dopuszczalny poziom zanieczyszczeń powietrza przekraczany jest szczególnie często, podejmował w ostatnich latach i inne odważne działania legislacyjne.

1 września wejdzie tu w życie zakaz używania paliw stałych – w tym węgla i drewna – uchwalony przez Sejmik Województwa Małopolskiego. Przepis dotyczy wszelkich urządzeń, czyli także domowych kominków i pieców w restauracjach. Wyjątek mają stanowić zgłoszone uprzednio instalacje gastronomiczne przystosowane do obsługi powyżej 500 osób na dobę.

To już druga podobna uchwała, pierwsza została przyjęta w listopadzie 2013 roku i zakładała, że zakaz będzie obowiązywał od września 2018 r. Została jednak zaskarżona do wojewódzkiego sądu administracyjnego przez dwie osoby, które uznały, że przepis narusza konstytucyjne zasady równości obywateli i swobody działalności gospodarczej. W 2014 roku WSA w Krakowie uznał, że uchwała jest niezgodna z prawem, a jego orzeczenie – po skargach kasacyjnych złożonych przez Sejmik, Stowarzyszenie Krakowski Alarm Smogowy i Fundację ClientEarth – podtrzymał Naczelny Sąd Administracyjny.

Druga uchwała o zakazie używania paliw stałych także została oprotestowana, jednak tym razem wojewódzki sąd administracyjny oddalił skargi.

EKOLOGIA KOSZTUJE

O wprowadzeniu zakazu instalacji pieców węglowych w nowych budynkach i przybliżeniu przyjętego wcześniej terminu wymiany kotłów sprzed 2017 roku dyskutują radni Rybnika, gdzie zanieczyszczenie powietrza też bije rekordy.

Na razie skończyło się na przyjęciu apeli do Sejmiku Województwa Śląskiego, zarządu województwa i rządu, jednak niewielka przewaga zwolenników bardziej zdecydowanej walki ze smogiem w radzie miasta nie rokuje najlepiej.

– Mówimy o rzeczach trudnych i niepopularnych, ekologia kosztuje – przyznał prezydent Rybnika Piotr Kuczera, przekonując radnych do silniejszego poparcia starań o poprawę jakości powietrza. W ślady Krakowa chciałaby pójść także małopolska Rabka-Zdrój. Druga część nazwy miasta – sugerująca uzdrowisko – od dawna nie jest aktualna, bo miejscowe powietrze nikogo nie uzdrowi. Tymczasem oficjalna strona Rabki wylicza przypadłości, które można tu leczyć, wśród nich choroby układu oddechowego, krążenia, choroby alergiczne i astmę oskrzelową.

Władze miasta najwyraźniej zdają sobie sprawę, że zimą powietrze tu jest równie złe jak w innych małopolskich gminach, zobowiązały się więc do przygotowania lokalnej uchwały antysmogowej. Zamierzają także dążyć do wprowadzenia zakazu stosowania paliw stałych.

Entuzjazm studzi jednak Jan Golba, burmistrz Muszyny i prezes Stowarzyszenia Gmin Uzdrowiskowych RP. – To się nie uda, i to nie dlatego, że pomysł jest zły. Jest dobry, na razie jednak nie jest społecznie akceptowany. Zakaz palenia węglem w piecach nie zda egzaminu – twierdzi, wspominając historię ze swoich okolic. – Pomiędzy rokiem 1989 a 1991 do Krynicy doprowadzono gaz. Kiedy pod koniec lat 90. jego ceny poszły w górę, mieszkańcy zaczęli na nowo korzystać z pieców węglowych – wspomina Jan Golba.

Jego zdaniem potrzebne jest rozwiązanie systemowe, bo zanieczyszczone powietrze nie zna granic gmin ani województw.

PÓŁ PROMILA

Samorządowcy – nie tylko z Rybnika, Rabki czy Muszyny – podkreślają, że bez centralnego wsparcia walka o czyste powietrze będzie bardzo trudna.

– Usuwanie pieców w mieście nie przyniesie skutku bez odpowiednich programów w sąsiednich miejscowościach – przekonuje prezydent Łodzi Hanna Zdanowska. – Potrzeba wsparcia finansowego dla gmin, tymczasem program „Czyste powietrze" ogranicza dotacje tylko do domów jednorodzinnych, a wniosek jest tak skomplikowany, że na razie projekt jest klapą – mówi.

Jej słowa potwierdzają dane zebrane przez Polski Alarm Smogowy, ogólnokrajową inicjatywę na rzecz czystego powietrza. Po pięciu miesiącach działania rządowego programu „Czyste powietrze" (od września 2018 r.) podpisano zaledwie 147 umów na ocieplenie domów i wymianę starych kotłów. Oznacza to, że do tej pory zrealizowano niecałe pół promila rocznego celu. Plan mówił o 4 milionach wniosków rozliczonych w ciągu dziesięciu lat (czyli 400 tys. rocznie).

– To kompletna zapaść działań Narodowego Funduszu Ochrony Środowiska i Gospodarki Wodnej (NFOŚiGW), który miał za zadanie rozdysponować fundusze na termomodernizację domów jednorodzinnych połączoną z wymianą źródła ciepła – komentuje Andrzej Guła, lider Polskiego Alarmu Smogowego. – Program, który dawał nadzieję na rozwiązanie problemu zanieczyszczeń z domowych kominów, okazał się zupełnym fiaskiem – podsumowuje.

Budżet zaplanowanego na lata 2018–2029 „Czystego powietrza" ma sięgnąć 103 miliardów złotych. Jak informuje Ministerstwo Środowiska, do końca lutego złożono blisko 31 tys. wniosków na ok. 670 mln zł. Ministerstwo nie kwestionuje danych o liczbie podpisanych umów, które opublikował Polski Alarm Smogowy; dane o liczbie złożonych wniosków w obu komunikatach są zbliżone.

Z informacji udostępnionych przez PAS wynika, że do lutego w całym kraju złożono 25 742 wnioski, ale w najmocniej zanieczyszczonych województwach małopolskim i śląskim nie podpisano ani jednej umowy. „Jeśli program miałby być realizowany w takim tempie, to osiągnięcie założonego przez rząd celu nastąpiłoby po 10 tysiącach lat" – podsumowują badacze.

Dlatego Polski Alarm Smogowy wystosował apel do premiera. „Nasz niepokój budzi fakt, iż 16 wojewódzkich funduszy ochrony środowiska, którym powierzono wdrażanie programu, nie jest w stanie zapewnić dogodnej i szybkiej obsługi beneficjenta. Jednocześnie z obsługi programu wykluczono gminy, które są znacznie bliżej mieszkańców niż „jedno okienko" na całe województwo (...) Jeżeli nie zostaną stworzone powszechne kanały dystrybucji, program »Czyste powietrze« już wkrótce utknie w miejscu, a obywatele miesiącami oczekiwać będą na decyzję o przyznaniu dotacji, która powinna być podjęta najpóźniej w ciągu kilku tygodni od złożenia wniosku".

– Wydaje się, że bez sprowadzenia obsługi programu na poziom bliższy obywatelowi, czyli do gmin, nie ma co mówić o sukcesie „Czystego powietrza". Szumnie zapowiadana cywilizacyjna zmiana w polskich domach jednorodzinnych może zostać zaprzepaszczona – dodaje Piotr Siergiej z PAS.

Z informacji NFOŚiGW wynika, że blisko 30 proc. złożonych wniosków dotyczy nowo budowanych domów (dopuszczono w nich finansowanie kotłów na węgiel i drewno), nie zaś likwidacji istniejących już palenisk. – W praktyce oznacza to, że z pieniędzy publicznych rząd finansuje nowe źródła emisji zanieczyszczeń – uważa Andrzej Guła.

NAWYKI TEŻ DO ZMIANY

O świadomości, tym razem kierowców, debatowano podczas zorganizowanej w styczniu przez Najwyższą Izbę Kontroli konferencji „Aglomeracje miejskie – wpływ transportu na jakość powietrza". Smog komunikacyjny wciąż jest problemem dużych miast w Polsce, bo emisja dwutlenku azotu – typowego zanieczyszczenia ze spalin – rośnie tu wbrew europejskiej tendencji.

Uczestnicy konferencji zwracali uwagę, że na smog samochodowy składa się nie tylko to, co wydostaje się bezpośrednio z rur wydechowych. Zdecydowanie dominującą część stanowi pył wzbijany przez samochody. Okazało się jednak, że mycie jezdni przynoszące zbawienne efekty w wielu europejskich miastach nie przekonuje części Polaków.

– Pilotażowy program dokładnego mycia wybranej ulicy w Krakowie spotkał się z negatywnym odbiorem. Mieszkańcy nie chcieli przeparkowywać samochodów na czas czyszczenia – wyjaśnił prof. Marek Brzeżański z Instytutu Pojazdów Samochodowych i Silników Spalinowych Politechniki Krakowskiej. Własny samochód pozostaje wyznacznikiem statusu, mimo że rośnie liczba miast, w których nie jest już koniecznością. Przed samorządami dużo pracy, by przekonać kierowców do zmiany nawyków.

– Na szczęście zarówno mieszkańcy, jak i samorządowcy są coraz bardziej świadomi problemu, a mit „zamożnego Kowalskiego w drogim samochodzie", który ma być potwierdzeniem pozycji społecznej owego Kowalskiego, trochę już ustępuje przesiadaniu się na rower czy do autobusu. W wielu miejscach jest to rozwiązanie tańsze, szybsze i wygodniejsze – uważa Weronika Michalak.

Na razie kończy się na deklaracjach. W grudniowym badaniu opinii publicznej przeprowadzonym przez Kantar TNS na zlecenie Renault Polska aż 92 proc. respondentów z miast powyżej 500 tys. mieszkańców uznało, że smog jest „bardzo dużym" lub „raczej dużym" problemem. Tyle samo wyraziło opinię, że ludzie muszą zmienić nawyki transportowe z uwagi na zanieczyszczenie powietrza i zmiany klimatyczne. Blisko 60 proc. ankietowanych zadeklarowało, że na co dzień wykorzystują bardziej przyjazne dla środowiska środki transportu, np. komunikację miejską, rower czy carsharing. Nieco ponad 60 proc. zwraca uwagę na kwestie związane z ochroną środowiska, wybierając środek transportu, jednak tylko 16 proc. robi to zawsze. To jednak wciąż tylko teoria. Rzeczywista droga do ograniczenia ruchu samochodowego w centrach polskich miast może być długa, co pokazała środowa sesja Rady Miasta Krakowa z udziałem zdeterminowanej grupy przedsiębiorców prowadzących interesy na Kazimierzu.

EDUKACJA OBYWATELSKA, ALE I DOPŁATA

Wobec nieskuteczności rządowej walki ze smogiem organizacje pozarządowe starają się zwracać uwagę na edukację obywateli. Jednym z celów może być obalenie pokutującego, zwłaszcza w mniejszych miejscowościach, przekonania o tym, że nie wolno „donosić" na sąsiada palącego śmieciami. – Nie da się skontrolować każdego mieszkańca kraju, dużo zależy od wiedzy i świadomości obywateli na temat tego, jak mogą zatruwać siebie i bliskich poprzez kombinowanie – podkreśla Weronika Michalak z Health and Environment Alliance (HEAL), organizacji non-profit analizującej wpływ środowiska na zdrowie publiczne. Zdaniem ekspertów nawet piece wysokiej klasy mogą nie poprawić sytuacji, jeśli będą napełniane paliwem niskiej jakości. Jednak doświadczenie mówi, że pieniądz jest walutą silniejszą niż wiedza. Samorządy zdają sobie z tego sprawę, dlatego programy wymiany kotłów wspierane są dopłatami do rachunków za ogrzewanie. Lokalne programy osłonowe (LPO) działają m.in we Wrocławiu (od 2018 r.) i w Krakowie (od 2015 r.). Stolica Małopolski zapewnia wsparcie tym, którzy po 2011 r. zlikwidowali paleniska węglowe, a ich dochody nie przekraczają 2313 zł netto miesięcznie na osobę w gospodarstwie domowym (3170 zł netto miesięcznie w przypadku samotnego gospodarowania). W latach 2015–2018 miasto dopłaciło świadomym ekologicznie mieszkańcom blisko 5,9 mln zł.

[© Licencja na publikację](https://www.rp.pl/licencja) © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/Widziane-z-regionu/303119992-Dwa-kroki-do-przodu-jeden-w-tyl.html%20?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm\_source=salesmanago&utm\_medium=scheduled&utm\_campaign=20170131\_nl\_%C5%BCycie\_region%C3%B3w

## 8 - Cały czas jestem straszony śmiercią

Rafał Trzaskowski ubiegłoroczne wybory na prezydenta Warszawy wygrał w pierwszej turze z wynikiem 56,7 proc. głosów. Wcześniej był m.in. posłem do Parlamentu Europejskiego, w latach 2013–2014 ministrem administracji i cyfryzacji, a w latach 2014–2015 sekretarzem stanu w Ministerstwie Spraw Zagranicznych.

[Jacek Nizinkiewicz](https://www.rp.pl/autor/626/jacek-nizinkiewicz)

Warszawa musi być miastem tolerancyjnym. Trzeba stać przy wszystkich mniejszościach, które w atmosferze wprowadzonej przez PiS, mogą czuć się zagrożone – uważa Rafał Trzaskowski, prezydent stolicy.

Czy nie czuje się pan prezydentem Warszawy z przypadku? Wcześniej był pan posłem z Krakowa, ministrem cyfryzacji, wiceszefem MSZ, eurodeputowanym, a pańskie ambicje związane ze stanowiskiem unijnego komisarza są tajemnicą poliszynela.

Rafał Trzaskowski: Nie czuję się prezydentem Warszawy z przypadku. Mieszkańcy stolicy wiedzieli, na kogo głosują i wiedzieli dlaczego. Nie ukrywam swojego doświadczenia zawodowego, którego chyba nie powinienem się wstydzić, ale proszę wybaczyć, o swoich ambicjach na unijnego komisarza dowiaduję się od pana po raz pierwszy.

Czy ma pan wizję stolicy Polski?

Warszawa powinna rozwijać się na miarę swojego potencjału. Powinna być miastem tolerancyjnym, otwartym na rozwój i wciąż umiejętnie, a nawet jeszcze lepiej korzystającym z funduszy europejskich. Miastem, które jest kołem zamachowym całego regionu, które przyciąga wszystkich utalentowanych ludzi z całej Polski. Szukamy specyfiki Warszawy, czegoś, co mogłoby nas wyróżniać spośród miast europejskich.

A co może wyróżniać Warszawę ze wszystkich innych stolic Europy i świata?

Po setkach godzin rozmów, które odbyłem z warszawiakami, po naradach eksperckich, wiem, że o sile Warszawy świadczą ludzie. Potencjał ludzki jest najważniejszy. Ludzi tak dobrze wykształconych, umiejących myśleć w sposób niekonwencjonalny, utalentowanych nie ma nigdzie indziej. Takiego zróżnicowanego profilu nie ma żadne inne miasto w Polsce.

Czy przyjmując deklarację LGBT + przechyla pan Warszawę w lewo?

Przyjęcie deklaracji LGBT+ jest realizacją mojej obietnicy wyborczej. Mówiłem w kampanii, że Warszawa musi być miastem tolerancyjnym i trzeba stać przy wszystkich mniejszościach, które w atmosferze wprowadzonej przez PiS mogą czuć się zagrożone. Nie zgodzę się, żeby ktokolwiek w stolicy był spychany na margines ze względu na swoją orientację czy przekonania. Wszyscy ci, którzy potrzebują pomocy i zwracają się o nią, dostaną ją na miarę możliwości miasta. Zaczęliśmy od rozbudowanego programu senioralnego, realizacji obietnic dla kobiet, przygotowania programu „darmowe żłobki". Chcę, żeby ci, którzy mówią w innym języku, mają inny kolor skóry, preferencje seksualne, poglądy polityczne w Warszawie czuli się jak w domu. Od trzech lat mamy w Polsce problem z nienawiścią, ksenofobicznymi zachowanymi i powiększającą się nietolerancją. Karta LGBT+ jest częścią sprzeciwu wobec nietolerancji. Warszawa nie wyklucza! Warszawa jest dla wszystkich!

Opozycja warszawska twierdzi, że przemalowuje pan stolicę na tęczową, a w żłobkach, przedszkolach i szkołach dzieci będą indoktrynowane seksualnie.

Nie tworzę tęczowej Warszawy, ale miasto otwarte dla wszystkich. Warszawskie dzieci nie mają się czego obawiać, wbrew temu, co mówią moi przeciwnicy polityczni, strasząc opinię publiczną wymyślonymi zagrożeniami. Nikt nie mówi o edukacji seksualnej dla dzieci i młodzieży poniżej czwartej klasy. Przeciwnicy polityczni wyciągają z kontekstu zalecenia WHO z książki dla specjalistów, która opisuje jak rozwijają się dzieci. To nie są zalecenia do wprowadzenia, tym bardziej nasze i dla małych dzieci. Ja będę realizował program walki z nietolerancją. Dzieci muszą wiedzieć, że słowa i działania mogą ranić, nie ma przyzwolenia na hejt i nie ma anonimowości w internecie. Tolerancyjnie powinniśmy być nastawieni wobec wszystkich, bez względu na kolor skóry, wyznanie, poglądy i orientację. Nie zamierzam wprowadzać żadnej rewolucji seksualnej. Zamierzam walczyć z nienawiścią.

Patryk Jaki mówi w TVP: „Jeżeli nie chcecie państwo, żeby takie historie, jak przebieranie waszych dzieci, dziewczynki za chłopców, chłopców za dziewczynki, się nie wydarzyły, to jest tylko jeden wybór – Zjednoczona Prawica".

Nie wiem, czy pan Jaki planuje kogoś przebierać, bo my nie. Pan Jaki przegrał wybory i zamiast zachować się po męsku straszy warszawiaków wyimaginowanymi problemami.

Kaja Godek z Konfederacji mówi, że nieważne, co robi Trzaskowski z Pawłem Rabiejem, ale ręce precz od naszych dzieci.

Proszę wybaczyć, ale do komentowania tak prymitywnych wypowiedzi nie zamierzam się zniżać i odpowiadać na chamstwo.

Po 100 dniach pańskiej prezydentury tylko podpisanie deklaracji LGBT + przebiło się szerzej do świadomości społecznej.

Taki odbiór jest dzięki kampanii hejtu, na którą prawica przeznaczyła duże pieniądze. Prawica nie wyciągnęła żadnych wniosków z tego, co wydarzyło się w Gdańsku. Zamiast obniżania temperatury sporu, trwa nakręcanie agresji. Ja będę prowadził dialog bez podgrzania emocji. Rozmawiam w sprawie Muzeum Polin, w sprawie odbudowy Pałacu Saskiego, a prawica prowadzi kampanię hejtu za grube miliony, która zbiera swoje żniwo. Znowu przychodzą groźby karalne pod moim adresem, związane również z podpisaniem Karty LGBT+.

Dostaje pan pogróżki jako prezydent Warszawy?

Ataków wciąż przybywa. Pogróżki zgłaszam na policję, która od stycznia zajmuje się bardzo profesjonalnie tematem nienawiści. Dobrze, że policja wyciągnęła wnioski po śmierci Pawła Adamowicza i również informuje nas o pogróżkach w mediach społecznościowych i internecie, a ja kieruję wnioski o ściganie. Na skutek tego, że politycy prawicy publicznie kłamią, że w warszawskich przedszkolach i szkołach mają być lekcje masturbacji, wzrosła liczba gróźb karalnych. Sami politycy wprost grożą, mówiąc, że jeśli Trzaskowski będzie dalej szedł tą drogą, to mogą stać się rzeczy nieprzewidywalne. Tego typu manipulacje i kłamstwa powinny być dementowane i piętnowane. Dzieci będą uczone tolerancji i nic wbrew ich woli i ich rodziców nie będzie mieć miejsca. Działamy dalej, otwierając kolejne przedszkola, podwyższając wynagrodzenie nauczycieli, przygotowując plan darmowych wyjść do teatru i na zajęcia sportowe przez uczniów, tworząc pilotażowy program dodatkowych zajęć, przygotowując program darmowych żłobków, przyspieszamy z inwestycjami oraz z wcześniejszym oddaniem nowych przystanków linii metra, robimy dokładne analizy przedłużenia linii metra w kierunku Ursusa...

Patryk Jaki twierdzi, że można szybciej budować, inwestować i realizować obietnice, których pan nie realizuje, oprócz otwartości na środowiska LGBT.

Patryk Jaki w kampanii wyborczej udowodnił, że nie ma zielonego pojęcia o Warszawie i inwestycjach. Zapewnił, że będzie działał na rzecz Warszawy, mieszkańcy stolicy dali mu silny mandat i chce się przenieść do Brukseli, kandydując do Parlamentu Europejskiego ze Śląska, Małopolski lub Bóg wie skąd. Podobnie pan Sebastian Kaleta ma kandydować do Parlamentu Europejskiego. Mam nadzieję, że jeśli Patryk Jaki zostanie europosłem, to będzie walczył w Brukseli o duże inwestycje dla Warszawy, chociaż jako polityk bezpartyjny może mieć pewien problem ze skutecznością.

Czy pańska otwartość społeczna ma świadczyć o próbie przesunięcia PO i Koalicji Europejskiej bardziej na lewo?

Nie staram się przesterować partii lub KE, a jedynie realizuję obietnice wyborcze. Jeśli dostaję sygnały, że środowiska LGBT czują się marginalizowane, sekowane, a dzieci popełniają samobójstwa, bo są zaszczuwane w szkole, to nie mogę pozostać obojętny.

Będzie pan przekonywał włodarzy innych miejscowości z KE do podpisania Karty LBGT+?

W przeciwieństwie do polityków prawicy nie czuję się zobowiązany do przekonywania kogokolwiek do zmiany poglądów, nauczania i mówienia, kto co ma robić.

Chciałby pan, żeby tęcza wróciła na plac Zbawiciela?

Tęcza na pl. Zbawiciela była fajna. Gdybym powiedział, że ma wrócić, to pewnie przez najbliższe tygodnie moi oponenci nie mówiliby o niczym innym. To był fajny symbol, szczególnie tęcza wirtualna, której nie można było spalić.

Mówi pan o tolerancyjnym mieście, ale na stadionie Legii podczas meczu fani drużyny wywiesili transparent: „Warszawa wolna od pedalstwa". Co pan może zrobić, żeby tego typu hasła nie pojawiały się w stolicy?

To skandaliczne hasło. Na Legii doszło do nawoływania do nienawiści. Nie powinno być na warszawskich stadionach na tego typu hasła. Poprosiłem władze klubu o stanowczą reakcję.

Na 100 dni swojej prezydentury obiecał pan darmowe żłobki. Nie udało się.

Nie obiecywałem darmowych żłobków w 100 dni. Pracujemy nad programem, który zostanie zrealizowany we wrześniu. Wszystkie miejsca w żłobkach publicznych od września będą bezpłatne. W tym roku oddamy do użytku 1000 nowych miejsc, a 5000 miejsc o standardzie miejskim wykupimy na rynku. Tych miejsc z roku na rok będziemy kupowali coraz więcej i zachęcamy przedsiębiorców do inwestowania w nowe miejsca, dlatego że chcemy 5 tys. nowych miejsc żłobkowych wybudować w całej kadencji. Jedno mogę powiedzieć na pewno, w ciągu pięciu lat w tym obszarze w Warszawie dokona się rewolucja.

Darmowa komunikacja dla szkół średnich?

Prowadzimy na ten temat rozmowy i podejmiemy z Radą Miasta decyzję, kiedy darmową komunikację wprowadzić. Jedno chcę jeszcze jasno powiedzieć – to jest decyzja bardzo trudna dla mnie, bo nie była moją obietnicą, ale honoruję decyzję Rady Miasta o wprowadzeniu 98-proc. bonifikaty w związku z przekształceniem dzierżawy wieczystej mieszkań we własność. Przez to nie będzie w budżecie miasta 500 mln zł rocznie. Co chwilę pojawiają się nowe wydatki, nowe wyzwania, a nowych dochodów na razie nie ma. Duża część decyzji rządowych, wynikających z chaosu i braku profesjonalizmu, przerzucana jest na barki samorządu. Chaos w edukacji przez reformę minister Zalewskiej to miliony złotych kosztów dla nas rocznie, złe decyzje dotyczące polityki odpadowej, nie wiadomo co z cenami energii – miały nie rosnąć, a nie wiadomo, jakie będą realne jej koszty. Program będzie realizowany, ale musi zostać dobrze przygotowany.

Czy warszawskie szkoły przygotowane są na falę podwójnych roczników?

Są, choć było to potwornie trudne. Anna Zalewska ucieka do Brukseli, bo nie będzie mogła swoim wyborcom spojrzeć prosto w oczy. Pamiętam, jak minister Zalewska mówiła, że w związku z reformą nie będzie żadnych problemów. Dzisiaj widzę, jak moja córka ósmoklasistka siedzi do północy nad lekcjami. Widzę, że obietnice PiS wobec nauczycieli nie zostały spełnione. Widzę, że naukę w szkołach średnich rozpocznie 43 tys. uczniów, zamiast 23 tys. Stanęliśmy na głowie, żeby znaleźć nowe sale i poradzić sobie z przeorganizowaniem szkół.

Co z podwyżkami dla warszawskich nauczycieli?

Na ostatniej sesji Rada Miasta na mój wniosek podjęła decyzję o podwyżkach z wyrównaniem od stycznia, tak jak obiecywałem.

A czy pan w ogóle bywa na sesjach Rady Miasta?

Częściej niż pozostali prezydenci stolicy i częściej niż Lech Kaczyński, który był dwa razy. Ja też byłem dwa razy, ale w ciągu 100 dni, a Lech Kaczyński w ciągu czterech lat. Tradycja jest taka, że prezydent miasta jest na na posiedzeniach rady, gdy jest sesja budżetowa i absolutorium budżetu. Jeśli jest sprawa absolutnie kluczowa, jak kwestia bonifikat, to również pojawiłem się na sesji. Żaden prezydent miasta nie bywa na każdej, bo ma wiele innych obowiązków.

Rzeczywiście opozycja w stolicy jest tak twardą opozycją, jak zapowiadał Patryk Jaki?

Patryk Jaki nie jest żadną opozycją w Warszawie, bo ucieka do Parlamentu Europejskiego. Podobnego wybiegu próbuje pan Kaleta. Traktuję bardzo poważnie opozycję, która w Radzie Miasta jest doświadczona i ma dużą wiedzę od miesięcy, ale mniej tych, którzy wyżywają się na mnie głównie na Twitterze i Facebooku. To opozycja internetowa, która próbuje robić szum medialny, zamiast poważnie rozmawiać o mieście.

Wspomniał pan o byłym prezydencie Lechu Kaczyńskim. Czy głaz na dziedzińcu warszawskiego ratusza pozostanie w miejscu, w którym jest obecnie?

Usuwanie pomników nie jest moim priorytetem. Nawet jeśli jakość ich wykonania jest bardzo wątpliwa. Teren, na którym znajduje się głaz z podobizną prezydenta Kaczyńskiego, zarządzany jest przez wojewodę. Warszawa nie ma swojego ratusza. My mamy tylko 15 proc. tego budynku.

Nowy prezydent stolicy zgadza się na stawianie pomników z ewentualnym pogwałceniem prawa?

Toczy się dyskusja w sądzie. Pomnik smoleński i pomnik Lecha Kaczyńskiego na placu Piłsudskiego stanęły z pogwałceniem prawa. Ale ja z pomnikami wojować nie zamierzam. Czekam na decyzję sądu.

Pałac Saski również może być odbudowany bez pańskiej zgody.

Nie może i dlatego rozmawiamy z panem marszałkiem Karczewskim. PiS ustawami może zmienić każde prawo, a sądy są od tego, żeby odwrócić nieprawomocne decyzje, tak jak to miało miejsce z nazwą ulic. Notabene w sprawie ulic także złożyłem stosowną uchwałę do Rady Miasta.

Nauczyciele zapowiadają strajki. Czy będą pieniądze dla nauczycieli w stolicy na polekcyjne zajęcia z dziećmi?

Daliśmy nauczycielom tyle, ile mogliśmy. Reszta jest obowiązkiem rządu. Dopłaty do zajęć dodatkowych będą i zaczynamy od projektu pilotażowego, który ruszy w tym roku w czterech dzielnicach.

A co z kulturą w stolicy? Co może być kulturalną wizytówką Warszawy?

Mamy takie symbole. Jest nią Muzeum Polin i Muzeum Powstania Warszawskiego. Kolejną wizytówką stolicy będzie projekt, który ja chcę realizować, czyli Muzeum Sztuki Nowoczesnej. Projekt nowatorski, awangardowy i oryginalny, który diametralnie zmieni otoczenie PKiN. Tego miejsca będzie nam zazdrościła cała Europa.

PKiN nie zamierza pan zburzyć, jak chciał Radosław Sikorski?

Nie, ale zastanawiamy się nad jego rewitalizacją.

Umyje pan PKiN?

Umycie PKiN jest możliwe, ale najpierw musimy oszacować opłacalność tej inwestycji.

Muzeum Sztuki Nowoczesnej jest pomnikiem, który chce pan po sobie zostawić, jak Lech Kaczyński Muzeum Powstania Warszawskiego?

Tak, i uporządkowane otoczenie PKiN. Ale nie tylko. Chcę poprawić jakość życia warszawiaków. Symbole są ważne, dlatego chciałbym przez pięć lat oddać kolejnych dziesięć stacji metra, Muzeum Sztuki Nowoczesnej, zagospodarować teren wokół PKiN, ale także poprawić opiekę nad seniorami, edukację, zagwarantować bezpłatne żłobki i poprawić jakość powietrza.

Jaka przyszłość czeka Lotnisko Chopina?

PiS chce zniszczyć lotnisko Chopina, na co ja nie pozwolę. Nie wierzę w lotnisko w Baranowie i wizję wielkiego portu kosztem istniejącego stołecznego. Rząd kluczy, najpierw twierdząc, że chce zlikwidować Lotnisko Chopina, później twierdząc, że je zachowa i przekieruje ruch do Radomia... Będę walczył do końca o zachowanie Okęcia w obecnej formule.

Będzie pan też walczył o budowę tanich mieszkań pod wynajem?

Tak. Mamy specjalny zespół koordynacyjny, który ma pomóc przyspieszyć budowę nowych mieszkań. Ponad tysiąc lokali oddamy jeszcze w tym roku. Zarówno mieszkań komunalnych, jak i tanich mieszkań pod wynajem. Przygotowujemy bank ziemi i nowe miejsca, gdzie mieszkania chcemy budować.

A jak wygląda walka ze smogiem w stolicy? Co z niewpuszczaniem samochodów do centrum?

Pracujemy nad tym. Uszczelniamy system. Nie może być tak, że dzisiaj płaci się 50 zł kary, a opłaca się zostawić samochód na 2–3 dni w centrum miasta i nie płacić za bilet. Notabene średnio 40 proc. miejsc parkingowych na parkingach podziemnych w stolicy nie jest wykorzystane.

Co z nowymi miejscami parkingowymi?

Warszawiacy nie wiedzą, że pod placem Defilad jest parking. Duża część parkingów, jak na ul. Książęcej, jest niewykorzystana. Najpierw chcemy dobrze oznakować mało uczęszczane parkingi. Budujemy nowe parkingi park & ride. Analizujemy rozszerzenie stref płatnego parkowania, głównie tam, gdzie dojeżdża metro. Zaczynamy budować też nowe miejsce parkingowe w partnerstwie publiczno-prywatnym.

Dlaczego nie chce pan pozwolić Srebrnej wybudować dwóch dużych wież? Spółka Srebrna nie dostaje WZ-ki dlatego, że jest związana z PiS?

Srebrna mogła budować 11-piętrowy budynek – taka była propozycja. Jak rozumiem, Jarosław Kaczyński i Srebrna nie chcieli się na to zgodzić, bo 11 pięter to dla nich za mało. Większość fundacji byłaby niebywale szczęśliwa, gdyby mogła postawić sobie 11-piętrowy budynek. Ale tu nie chodziło o fundację, ale o setki milionów złotych na sponsorowanie partii politycznej. PiS chciał mieć finansowanie na poziomie 100 mln zł, właśnie dzięki wieżom, przez co nikt nie miałby szans z nimi wygrać w wyborach powszechnych.

Czy rolą prezydenta stolicy jest blokować projekty budowlane?

Ale ja niczego nie blokuję! PiS nie chciał wyłącznie wzmacniać Instytutu Pamięci Lecha Kaczyńskiego, ale zarabiać na wynajmowaniu przestrzeni w wieżowcach na restauracje, kluby i inne komercyjne instytucje, żeby partia mogła na tym zarabiać. Czy jakakolwiek partia w Polsce utrzymuje się z wynajmu powierzchni w wieżowcach? Kaczyński chciał być sprytnym deweloperem, ale mu nie wyszło.

Śmieci zaleją stolicę? W niektórych śmietnikach w Warszawie wciąż straszą choinki.

Nie ma takiego problemu. Mogą być jednostkowe problemy, ale wielu zgłoszeń o nieprawidłowościach nie mamy. To rząd przygotowywał niechlujnie prawo dotyczące wywozu śmieci. Jeśli rząd nie pójdzie z nami na wojnę i nie będzie bez uzasadnienia zamykał instalacji, to nie będzie problemu śmieci w stolicy.

Po tych 100 dniach, jak pan czuje się jako prezydent Warszawy?

Bardzo dobrze. Dlatego też zaskoczyło mnie pierwsze pytanie. Jak można czuć się źle w ratuszu, po latach spędzonych w Sejmie pod rządami PiS, gdzie człowiek musi mierzyć się z konkurentami, którzy nie chcą merytorycznie pracować z opozycją? W stolicy mogę realizować swój program dla mieszkańców. Sprawczość w polityce pociąga mnie najbardziej.

Czy włączy się pan w kampanię do Parlamentu Europejskiego jako wiceszef Europejskiej Partii Ludowej (EPP)?

Tak, jeśli nawał pracy w ratuszu mi na to pozwoli. Liczę na to, że po najbliższych wyborach europejskich EPP będzie nie tylko dominującą siłą polityczną w PE, ale większą niż obecnie. Siły eurosceptyczne są niezwykle skłócone i nie potrafią z sobą współpracować, dlatego na pewno nie będą nadrzędną siłą w Parlamencie Europejskim.

[© Licencja na publikację](https://www.rp.pl/licencja) © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/Widziane-z-regionu/303119993-Caly-czas-jestem-straszony-smiercia.html%20?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm\_source=salesmanago&utm\_medium=scheduled&utm\_campaign=20170131\_nl\_%C5%BCycie\_region%C3%B3w

## 9 - China grants 100 buses to Syria in contribution to enhancing transport sector

20 June، 2019

Damascus, SANA- The Local Administration and Environment Ministry received on Thursday 100 44- seat buses provided by the People’s Republic of China to be distributed among the Syrian provinces and they will be put into service.

The shipment also included accessories and equipment for buses accompanied by 5 technicians who were sent to Syria to train cadres on using these buses and to make the required maintenance for them in the future.

following the signing of the receipt and delivery note with the Chinese Ambassador in Damascus Feng Biao, Local Administration and Environment Minister Hussein Makhlouf affirmed that the gift provided by the Chinese side comes in a time when terrorism-sponsoring states are continuing their unilateral coercive measures to exert pressure on the Syrian people.

Makhlouf indicated that the new buses will contribute to enhancing the transport sector and to providing suitable transport services for citizens with good standards and high quality.

He shed light on the deep-rooted historic relations binding the two countries, hailing China’s standing by Syria on the political, economic and social levels.

He expressed hope that China will be a main partner in the stage of the reconstruction through the Chinese companies and their experience and capabilities so as to achieve the common interests of the two friendly countries.

For his part, the Chinese Ambassador expressed hope that the new buses will improve the public transport sector in the Syrian cities and will facilitate the movement of citizens.

He affirmed that his country will continue to stand by Syria and its steadfastness in the face of terrorism and to provide more humanitarian and economic support to Syria.

He added that his country will also provide 3 container inspection devices “scanners” to enhance the job of the Syrian customs, considering that the Chinese aid comes as one of the initiatives to encourage the Syrian people in their efforts to reach a better life and future and as a  part of the reconstruction in their country.

Ruaa al-Jazaeri <https://sana.sy/en/?p=168016>

## 10 - Niepewność mBanku potrwa

[Maciej Rudke](https://www.rp.pl/autor/246/maciej-rudke) 09.04.2019

Połączenie Commerzbanku, właściciela czwartego gracza na polskim rynku, i Deutsche Banku może być trudne, ale wydaje się bardziej prawdopodobne niż transakcja z UniCreditem.

Według nieoficjalnych informacji Deutsche Bank i Commerzbank są blisko wstępnego porozumienia w sprawie fuzji, o której dyskutują oficjalnie od trzech tygodni. Ciche rozmowy w tej sprawie trwały prawdopodobnie od miesięcy. Decyzja może zapaść jeszcze w kwietniu – donosi Bloomberg.



NIEMCY CHCĄ CZEMPIONA

Za połączeniem dwóch największych banków nad Renem opowiada się niemiecki rząd (państwo ma 15 proc. akcji Commerzbanku), który chce powstania „narodowego czempiona", silnego banku, który w razie problemów na rynku finansowym mógłby finansować nastawione na eksport niemieckie firmy i który byłby w stanie odeprzeć konkurencję zagranicznych gigantów bankowych.

Z kolei przeciwko fuzji są związki zawodowe, które mają w Niemczech silną pozycję i już przeprowadziły strajki ostrzegawcze. Połączenie obu instytucji mogłoby skutkować redukcją 30 tys. etatów, co stanowi jedną piątą wszystkich etatów połączonych banków. Sceptyczni są też niektórzy analitycy wskazujący, że fuzja dwóch mało zyskownych dużych instytucji, mimo oczywistych synergii kosztów, nie wystarczy do istotnego podniesienia ich rentowności.

– Jeśli dojdzie do fuzji, przyszłość mBanku będzie zależała od luki kapitałowej, jaką trzeba będzie zasypać. A ta może sięgnąć nawet kilku mld euro – mówi Tomasz Noetzel, analityk serwisu Bloomberg Intelligence.

Zagraniczni analitycy szacowali zapotrzebowanie kapitałowe na 8–10 mld euro (wycena rynkowa tej dwójki to 15,2 mld euro i 9,2 mld euro) ze względu na duże koszty fuzji, możliwe odpisy portfela włoskich obligacji skarbowych będących w bilansie Commerzbanku i niepewność, czy zysk z okazyjnego nabycia tego mniejszego gracza (jest notowany tylko na 30 proc. wartości księgowej) przez Deutsche Bank mógłby zostać zaliczony do kapitałów.

Obok ewentualnej sprzedaży blisko 70-proc. pakietu akcji mBanku, należącego do Commerzbanku, wymienia się też możliwość pozbycia się DWS, firmy zarządzającej aktywami.

– Fuzja dwóch największych niemieckich banków, mimo trudności, to najbardziej prawdopodobny scenariusz, biorąc pod uwagę, że od lat próbują bezskutecznie przeprowadzić restrukturyzację. Sprzedaż mBanku mogłaby sfinansować fuzję – mówi Noetzel. Byłby to wymuszony krok, bo mBank to czwarty co do wielkości gracz w Polsce, który podnosi rentowność swojego właściciela (akcje mBanku to jedna trzecia kapitalizacji Commerzbanku).

Wróciły doniesienia, że UniCredit chciałby przejąć Commerzbank i połączyć go ze swoim niemieckim HypoVereinsbankiem. Włosi wróciliby w ten sposób na polski rynek bankowy, z którego musieli wyjść w połowie 2017 r. ze względu na słabą wtedy sytuację kapitałową (sprzedali wszystkie akcje Pekao, drugiego wtedy gracza w Polsce). Zdaniem Noetzela przejęcie Commerzbanku przez UniCredit miałoby sens z punktu widzenia kosztów, ale transgraniczne fuzje mogłyby nie mieć poparcia politycznego.

– Po kryzysie w 2008 r. zagraniczne banki ograniczyły finansowanie niemieckim małym i średnim firmom, które są tak ważne dla tej gospodarki. Commerzbank dostarcza jedną trzecią finansowania handlu w Niemczech, więc oddanie kontroli nad nim zagranicznemu bankowi może być nie do zaakceptowania przez rząd – mówi analityk Bloomberga.

DŁUGA I NIEPEWNA DROGA

Sceptyczny wobec wpływu ewentualnej sprzedaży mBanku na jego wycenę jest Michał Sobolewski, analityk DM BOŚ. – Wśród potencjalnie zainteresowanych wymienia się instytucje kontrolowane przez państwo, a widzieliśmy, co stało się z wyceną Pekao po przejściu w państwowe ręce – premia w jego wycenie spadła – zaznacza. – Pojawia się dużo znaków zapytania i wątpliwości wobec fuzji DB z Commerzbanku, nie znamy struktury transakcji, kosztów, potrzeb kapitałowych, nie wiadomo, czy mBank byłby wystawiony na sprzedaż i kto byłby kupującym, dlatego uważam, że na razie sprawa ta nie wpływa istotnie na jego biznes i wycenę w Polsce.

– Dużo decyzji musi zapaść i nie są jeszcze pewne. Oznacza to, że sporo czasu minie aż się sprawa wyjaśni. Nie wiemy też, jaka byłaby struktura potencjalnej fuzji: jaki byłby udział w cenie gotówki, a jaki emisji akcji i w związku z tym, czy połączony podmiot miałby na tyle dużo kapitału, aby nie musieć wyprzedawać aktywów – dodaje Andrzej Powierża, analityk DM Citi Handlowego. Dodaje, że problemem przy ewentualnej sprzedaży mBanku byłyby jego hipoteki walutowe, które zwiększają ryzyko prawne. – W innych bankach były one wyłączane z transakcji lub sprzedający ubezpieczał ryzyka prawne. Nie wiadomo jak byłoby w mBanku, a to ważna sprawa, która moim zdaniem bardzo negatywnie wpłynęłaby na wycenę mBanku, gdyby był sprzedawany bez jej rozwiązania – zaznacza.

[© Licencja na publikację](https://www.rp.pl/licencja) © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: Rzeczpospolita

<https://www.rp.pl/Banki/304099907-Niepewnosc-mBanku-potrwa.html>

Deutsche Bank: emisja akcji jeszcze przed fuzją?

[Maciej Rudke](https://www.rp.pl/autor/246/maciej-rudke) 29.03.2019

Niemiecki rząd chce, by Deutsche Bank podwyższył kapitał jeszcze przed ewentualną fuzją z Commerzbankiem. Być może sam weźmie udział w tej operacji i obejmie nowe akcje.

Deutsche Bank rozważa pozyskanie 3-10 mld euro nowego kapitału – donosi „Financial Times". Byłby to element ewentualnej fuzji z Commerzbankiem, którą od połowy marca oba banki już oficjalnie analizują po miesiącach spekulacji na ten temat. Niemiecki gigant odpowiedział „FT" w oświadczeniu, że jeszcze jest zdecydowanie za wcześnie, aby na tym etapie wygłaszać wiarygodną ocenę czy będą jakiekolwiek potrzeby kapitałowe. W ostatnich dniach pojawiały się szacunki, że w razie fuzji bank musiałby pozyskać około 8 mld euro kapitału.

PONIŻEJ DALSZA CZĘŚĆ ARTYKUŁU

Według „FT" niemiecki rząd, dążący do odbudowania nadwątlonej pozycji liderów niemieckiego sektora bankowego (który ma finansować niemieckich eksporterów, aby nie uzależnić się nadmiernie od banków zagranicznych), chce by Deutsche Bank pozyskał możliwie jak najwięcej kapitału jeszcze przed fuzją, aby połączony bank nie musiał podnosić kapitał po transakcji. Podobno niemiecki rząd, który ma 15 proc. akcji Commerzbanku (wskutek wartego 10 mld euro bail-outu w kryzysowym 2009 r.), rozważa czy wziąć udział w podniesieniu kapitału. Rząd odmówił komentarza na ten temat. Kilka dni temu kanclerz Angela Merkel przekonywała, że państwo nie będzie wywierać presji na bankach i to one same mają zdecydować czy fuzja jest opłacalna. Jednak wcześniej Bloomberg donosił, że transakcja ma zielone światło od niemieckiego ministerstwa finansów.

Według nieoficjalnych informacji sprzeciwiać się fuzji mają katarscy akcjonariusze Deutsche Banku, którzy obawiają się, że zmusi ona kredytodawcę do dużego podniesienia kapitału, co przy niskich wycenach spowoduje wielką emisję i rozwodni ich udziały. Z kolei amerykański fundusz private equity Cerberus, który ma spore pakiety akcji obu zainteresowanych banków, ma być przychylny fuzji. Również BlackRock ma sporo akcji oby kredytodawców i jego przedstawiciele wykazywali sceptycyzm. – Jaki problem ma fuzja rozwiązać – pytał retorycznie wiceprezes funduszu Philipp Hildebrand dołączając do licznego grona wątpiących czy droga, skomplikowana i czasochłonna fuzja przyczyni się do poprawy rentowności Deutsche Banku i Commerzbanku.

Inwestorzy z GPW powinni przyglądać się tej sprawie ze względu na mBank, którego Commerzbank jest strategicznym akcjonariuszem (ma blisko 70 proc. akcji, pakiet ten wart jest ok. 13 mld zł). Pojawiały się głosy zagranicznych i polskich analityków, że może zajść konieczność sprzedaży mBanku w razie problemów kapitałowych połączonych instytucji. Sam Commerzbank jest w lepszej sytuacji kapitałowej i ma lepsze wyniki niż Deutsche Bank, sprzedawać mBanku obecnie nie musi a na pewno nie chce, bo polski bank, czwarty gracz na naszym rynku, stanowi tylko 7 proc. aktywów grupy ale przynosi jej blisko 15 proc. zysku operacyjnego.

[© Licencja na publikację](https://www.rp.pl/licencja) © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

<https://www.rp.pl/Banki/303299970-Deutsche-Bank-emisja-akcji-jeszcze-przed-fuzja.html>

****ثالثاً – الاقتصاد العربي:

## 11 - لبنان يأمل بخفض العجز في الموازنة الى 4 في المئة بحلول 2023

: [June 1, 2019](https://greatmiddleeastgate.com/2019/06)

قال مستشار اقتصادي الجمعة إن لبنان يأمل في خفض عجزه العام إلى أقل من 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك ضمن الإجراءات الهادفة الى تلقي مساعدات وأكد البنك الدولي أن هذا البلد المتوسطي الصغير- احدى أكثر الدول مديونية في العالم- سجل العام الماضي عجزًا بلغت نسبته 11,5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وكان مجلس الوزراء أقر الاثنين موازنة تقشف لكي يتمكن لبنان من تلقي مليارات الدولارات مساعدات من اجل تعزيز الاقتصاد في البلاد وتهدف الموازنة التي تم اقرارها بعد أسابيع من المناقشات وما زال يتعين الحصول على موافقة البرلمان عليها، إلى خفض العجز إلى 7,59 في المئة بنهاية العام الحالي.

لكن نديم المنلا، مستشار رئيس الوزراء سعد الحريري، قال الجمعة إن البلاد تأمل في مزيد من خفض العجز بحلول اواخر عام2023  وأوضح للصحافيين أن “الهدف هو الوصول الى ما بين 3,5 و 4 في المئة بحلول عام 2023وتعهد المانحون في مؤتمر “سيدر” العام الماضي في باريس تقديم 11 مليار دولار في شكل مساعدات وقروض ميسرة للبنان الذي تعهد خفض إنفاقه العام وخصوصا في قطاع الكهرباء. وترصد نسبة مهمة من الموازنة لشركة الكهرباء الحكومية بعد خدمة الدين والرواتب وتُشكل خدمة الدين وحدها 35 في المئة من الموازنة، مقابل 35 في المئة للرواتب والمخصصات ومعاشات التقاعد و11 في المئة للعجز في الكهرباء. وأضاف المنلا “في عام 2020 نتوقع مزيدا من الانخفاض في العجز مصدره قطاع الطاقة وتابع أن الحكومة تأمل في خفض الانفاق على دعم الكهرباء بمقدار النصف بحلول العام المقبل وأشار المستشار إلى أن أكثر من مليار دولار من التزامات مؤتمر سيدر “باتت قيد الاعداد”، بدون مزيد من التفاصيل.

ويشهد الوضع الاقتصادي تدهوراً في لبنان منذ سنوات، ويُقدّر الدين العام اليوم بأكثر من 86 مليار دولار، أي أكثر من 150 في المئة من اجمالي الناتج المحلي.

[https://greatmiddleeastgate.com/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1-%d9%88-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d8%a3%d9%85%d9%84-%d8%a8%d8%ae%d9%81%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%ac%d8%b2-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%89-4](https://greatmiddleeastgate.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%A3%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-4)

<http://www.eu-arabic.org/euro.html>

## 12 - أربعة أسئلة.. أجب عليها لتعرف إن كنت تتقدم للوظائف بصورة صحيحة

 دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN)— الأربعاء، 19 يونيو / حزيران 2019

لا شك بأنك تعلم مدى شدة المنافسة على فرص العمل الحالية. قد تختلف شدة هذه المنافسة من دولة لأخرى أو من مجال عمل لآخر، ولكن بشكل عام يتنافس عادة مئات المرشحين على وظيفة واحدة. ولا شك بأنك تعلم أيضاً أن الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتلقى عدد أكبر من الطلبات لوظائفها الشاغرة مقارنة بغيرها من المناطق، وبالتالي تكون المنافسة فيها أكثر شدة. وفي ظل هذه المنافسة، غالباً ما يطرح الباحثون عن عمل الأسئلة التالية: ما هو العدد المناسب للوظائف التي يجب التقدم إليها؟ هل يكفي التقدم إلى وظيفتين؟ أم 5؟ أم 10؟ أم 100؟

في الواقع، لا يوجد عدد محدد للوظائف التي يجب التقدم إليها، فبعض الباحثين عن عمل يتقدمون إلى عشرات أو مئات الوظائف قبل أن يتمكنوا من إيجاد الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاتهم، في حين يتمكّن غيرهم من إيجاد وظيفة أحلامهم في وقت قصير. ذلك يعتمد على عناصر مختلفة سنناقشها فيما يلي. ولكن في جميع الأحوال، عليك تجنب التفكير في عدد الوظائف التي يجب التقدم إليها، بل فكر في أهدافك وفرص تقدمك وتعلّمك لأمور جديدة، فكل طلب توظيف هو فرصة تعلّم بحد ذاتها، وكل مقابلة عمل هي وسيلة رائعة للتدّرب، وكل يوم هو عبارة عن وظيفة بدوام كامل للباحثين عن عمل مليئة بالتخطيط والتنظيم والتطوّر.

نقدم لك بعض الأسئلة التي يجب عليك طرحها على نفسك إن لم تكن متأكداً من فاعلية جهودك في البحث عن عمل.

1- هل تبذل جهداً كافياً؟

عندما يتساءل الباحثون عن عمل عن عدد الوظائف التي يجب أن يتقدموا إليها، فذلك يشير إلى أنهم لا يبذلون جهداً كافياً. إن شعرت يوماً بذلك، فالجواب هو التقدم إلى المزيد من الوظائف.

إن البحث عن وظيفة ليس أمراً بسيطاً، فهو يعني إجراء الأبحاث والقراءة والكتابة والتطوّر والتواصل وأخذ المشورة والمحاولة. فإن كنت تود النجاح في إيجاد وظيفة، عليك بذل ما بوسعك في كل وظيفة تتقدم إليها.

2- هل تسعى لاكتشاف مسارات مهنية متعددة؟

ربما أنت خريج جديد تود اكتشاف مسارات مهنية مختلفة، أو ربما تمتلك الشغف والعديد من المهارات التي تود تطبيقها على أرض الواقع، أو ربما تفكر في تغيير مجالك الحالي. أيا كان الهدف الذي تسعى لتحقيقه، إن كنت تعتقد أنك بحاجة لاكتشاف المزيد، فعندها عليك التقدم إلى وظائف أكثر من غيرك.

3- هل أنت مُرشَّح متميز؟

يعتمد ذلك على أمرين، الأول، مدى شدة المنافسة في مجال العمل والشركة، والثاني، مدى أهمية وتميّز مهاراتك.

لنفرض أنك تتقدم لوظيفة في مجال المبيعات في إحدى شركات التكنولوجيا الرائدة في بلدك، لا شك بأن مئات المرشحين يتنافسون معك على هذه الوظيفة. هنا يجب عليك تعزيز جهودك والبحث عن مزيد من فرص العمل.

في المقابل، لنفترض أنك مدير منتج تمتلك أكثر من 10 سنوات من الخبرة وتسعى للانضمام لشركة ناشئة تعمل في مجال الواقع المعزز. لا شك بأن المنافسة على هذه الوظيفة ستكون أقل وستحظى بفرصة أكبر للقبول كونك تمتلك خبرة كبيرة. هنا يجب عليك اختيار الوظائف بدقة والتقدم إلى تلك التي تهمك فقط.

4- هل تتقدم إلى الوظائف بطريقة عشوائية؟

من الأمور الأخرى التي يجب عليك تجنبها هي التقدم إلى الوظائف بطريقة عشوائية. تذكر أن الكثير لا يعني الأفضل دوماً، فلا تتقدم إلى أي وظيفة دون النظر إلى متطلباتها وتفاصيلها، إذ يعد ذلك مضيعة لوقتك ولوقت صاحب العمل.

وختاماً، احرص على البحث عن وظائف بنشاط وفعالية ولكن بحذر ودقة، تعرّف جيداً على وضعك كباحث عن عمل، وتذكر بأن الأمر لا يتعلق بعدد الوظائف التي تتقدم إليها، بل بمستوى الجهد الذي تبذله والتزامك والتقدم الذي تحرزه. فمن الأفضل أن تبذل ما بوسعك لخمس وظائف فقط، بدلاً من التقدم إلى 100 وظيفة دون بذل أي مجهود.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2019/06/19/bayt-com-job-search-questions>

## 13 - [ليس بلداً للفقراء: كيف فاقم دَيْنُ لبنان عدم المساواة](https://annabaa.org/arabic/economicarticles/20823)

## https://annabaa.org/aarticles/fileM/23/5da11e6f5bb46.jpg [مركز كارنيغي](https://annabaa.org/arabic/author/419) بقلم: نسرين سلطي

بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان في العام 1990، بدأ الدين العام يزداد بسرعة، وأدّى إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية، الأمر الذي بات الآن يهدّد استقرار البلاد.

تتساوى التقديرات الصادرة مؤخراً حول اللامساواة في الثروات والدخل في لبنان مع بعض أكثر الاقتصاديات اللامتساوية في العالم. فبعد انتهاء الحرب الأهلية في العام 1990، باشر لبنان موجة اقتراض سرعان ما زادت الدين العام، ممّا فاقم هذا الدين فعزّز عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية، وأسفر عن وضع يهدّد الآن استقرار البلاد.

حتى فترة ليست ببعيدة، ساد إدراك مخطئ شائع بأن المشهد الاجتماعي-الاقتصادي في لبنان متساوٍ نسبياً. غير أن البيانات تشير إلى عكس ذلك: فاستناداً إلى أرقام ضريبة الدخل، سيطرت نسبة 1 في المئة الأغنى بين سكان لبنان على 25 في المئة من إجمالي الدخل الوطني بين 2005 و2014. وعكست الودائع المصرفية هذا التوزيع غير المتكافئ، حيث أظهرت بيانات من العام 2017 أن 20 في المئة من إجمالي الودائع تركّزت في 1600 حساب مصرفي فحسب – ما يساوي 0.1 في المئة فقط من كلّ حسابات الودائع.

كيف أثّر الاقتراض العام في تسعينيات القرن الماضي على توزيع الدخل في لبنان وفاقم عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية؟

فرضت شروط الإقراض عبء خدمة دين ثقيلاً على الدولة، فلم يبق لديها سوى مبالغ ضئيلة نسبياً لصرفها على مساعي إعادة توزيع أكثر إنصافاً. اجتمعت ثلاثة عوامل بعد الحرب الأهلية لتأثّر سلباً على توزيع الدخل:

أولاً، خلال الفترة بين نهاية الحرب ومنتصف العقد الفائت، ازداد الدين العام بنسبة 2120 في المئة، فيما نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد لم يتخطَ الأربعة أضعاف تقريباً.

ثانياً، عوّل الاقتراض العام بعد الحرب بشكل شبه حصري على السوق المحلي من خلال سندات حكومية صادرة بالليرة اللبنانية. وثالثاً، كان معدل الفائدة على الدين بالليرة مرتفعاً بشكل مقلق.

في حين أن أياً من هذه العوامل على حدة لم يحرّف توزيع الدخل عن مساره، إلا أن تأثيراتها مجتمعةً أسفرت عن أرباح ثابتة لقطاع اقتصادي محدّد: الصيرفة التجارية. وهكذا تمتّعت بضعة مصارف فقط بمدخول ريعي سريع ومستدام، على حساب القطاعات الأخرى. استمرار نهج الاقتراض العام هذا في تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي يرجّح أن تداعيات إعادة التوزيع السلبية التي نتجت عن هذا الأسلوب كانت معروفة وواضحة ولم تكن تطوّراً مفاجئاً أو غير متوقّع. بيد أن شيئاً لم يتغيّر الكثير اليوم، حتى في ظل محاولة لبنان معالجة مشكلة الدين التي يعاني منها.

كيف ساهم الدين العام في عدم المساواة

ازدياد الدين العام وحده لا يشير إلى أن الثروات موزّعة بشكل غير متساوٍ. حتى معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (المقدّر حالياً عند 150 في المئة في لبنان) لا يُعتبر سبباً كافياً لدقّ ناقوس الخطر. ففي النهاية، بلغ دين اليابان 234 في المئة من إجمالي ناتجها المحلي في العام 2017، لكن البلاد ليست على شفير أزمة دين أو حتى تعاني عدم مساواة اجتماعية-اقتصادية حادة مقارنة بدول صناعية أخرى.

يميّز الوضع اللبناني عنصرين خاصين بالدين العام المتنامي ألحقا سويةً الضرر بالمساواة: أولاً، لم تكن شروط الاقتراض مناسبة للخزينة قطّ، إذ سرعان ما غرقت الحكومة اللبنانية في دوامة مديونية أعمق من أجل تلبية موجبات خدمة الدين. ثانياً، اعتمد الاقتراض العام على قاعدة إقراض محلية ضيّقة للغاية.

اليوم، بالكاد تتكافأ سندات الخزينة التي تسجّل أعلى معدلات فائدة عالمياً مع معدلات السندات اللبنانية المطروحة في تسعينيات القرن الماضي. ففي تركيا والأرجنتين، جاورت الفوائد على السندات الحكومية الـ20 في المئة في العام 2018، غير أن معدلات الفائدة التي تعرضها الأسواق على حسابات الادخار الفردية في هذين البلدين تبقى أعلى من العائدات على السندات الحكومية. ولهذه الفجوة بين الفائدة التي تدفعها المصارف للمودعين والعائدات من حمل سندات حكومية، تداعيات كبيرة على سوق الاقتراض لاقتصاد ما.

فلا مجال أمام المصارف لتحقيق أرباح من خلال إقراض الحكومة الأموال التي جمعتها من الودائع الفردية بكل بساطة، لأن العائد من السندات الحكومية أدنى من الفائدة المستحقة على حسابات الادخار الخاصة. بل من أجل استقطاب الودائع وتحقيق الأرباح، على المصارف المجازفة والبحث عن فرص للإقراض بمعدلات أعلى مما تدفعه هي لقاء الودائع. ففي الأسواق حيث العائدات على حسابات الادخار تتجاوز الفائدة على السندات الحكومية، لا يزاحم وجود حكومة مُقترضة فرص وحظوظ مُقترضي القطاع الخاص.

يُذكر أنه في لبنان خلال تسعينيات القرن الماضي، تمّ تداول سندات الخزينة بحسم كبير، حيث بلغت نسبة الفائدة 36 في المئة في مناسبات عدّة. كما قدّمت هذه السندات عائداً أعلى بكثير من معدلات الفائدة التي كانت المصارف تمنحها لقاء حسابات الودائع لأجل، وسجّل الفرق حوالى 6.6 نقطة مئوية في المعدل خلال النصف الأول من العقد. وبذلك، قدم السوق للمصارف فارقاً ملائماً في أسعار الفائدة، حيث منحت سندات الخزينة المصارف عائداً تجاوز إلى حدّ كبير موجبات المصارف المتواضعة نسبياً المقدمة إلى المودعين لقاء حسابات الادخار. في النتيجة، لم تحتج المصارف إلى الانخراط في أعمال المالية وإدارة المخاطر من أجل تحديد فرص الاستثمار التي تنطوي على عائدات مرتفعة في القطاع الخاص. ولم يكن من المفاجئ، بالتالي، تهميش سوق الاقتراض الخاص إلى حدّ خانق.

تتجلى تداعيات كل ذلك بوضوح في إحصاءات القطاع المصرفي وبياناته المالية. فقد ازدادت حصة سندات الخزينة من إجمالي أصول القطاع المصرفي بشكل مطّرد خلال تسعينيات القرن الماضي. فضلاً عن ذلك، كلما زاد الفارق بين معدلات الفائدة على سندات الخزينة المستحقة للمصارف ومعدلات الفائدة على حسابات الادخار المستحقة للمودعين، كلما زاد إجمالي أرصدة أصول القطاع المصرفي وكلما زادت أهمية سندات الخزينة في ميزانيات المصارف. فقد علا إجمالي الأصول في ميزانيات القطاع الموحّدة بمعدل مركب بلغ 25 في المئة بين العاميْن 1993 و2000 وبنحو ثماني مرات خلال العقدين منذ 1993. وفي الأعوام بين 1993 و2000، شكّلت سندات الخزينة المقوّمة بالليرة معدل 27 في المئة من قاعدة الأصول المصرفية المتنامية هذه. غير أن القروض بالليرة إلى القطاع التجاري شكّلت نسبة بسيطة بلغت 5.4 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية.

في المبدأ، لم تقتصر خطة الأرباح هذه على المصارف التجارية. فأي فرد لديه مال يرغب في توفيره كان ليستفيد من العائدات المرتفعة على سندات الحكومة مقارنةً بالودائع المصرفية. غير أنه في المشهد الاقتصادي لحقبة ما بعد الحرب، كانت قاعدة المدخرات المتوافرة ضئيلة وشحيحة. فبعد سنوات من العنف وانعدام الاستقرار، استُنزفت الاحتياطات الفردية وشحت الموارد. وبات حجم الوديعة المتوسطة ضئيلاً نسبياً، كما أن حسابات الادخار المرنة نسبياً في المصارف كانت أنسب لتلبية حاجات السيولة لعامة المودعين من سندات الخزينة الأقل سيولة نظراً إلى استحقاقاتها الأطول أمداً. وبالتالي، استفادت المصارف من دمج الأموال المتأتية من ودائع صغيرة وسائلة واستخدمتها لشراء أدوات دين حكومية أقل سيولة. لهذا السبب، تحمّلت المصارف خلال تسعينيات القرن الماضي ثلثيْ الدين العام، في حين تحمّل المصرف المركزي في لبنان وغيره من المؤسسات العامة النسبة المتبقية.

اليوم، تتّضّح أسبقية القطاع المصرفي في أدائه. فقد بلغ صافي أرباح بنك لبنان والمهجر 731 مليون دولار في العام 2017، وهو رقم يقرب الأرباح التي صرح بها شرودرز في العام 2016، سادس أكبر مصرف في المملكة المتحدة من حيث الأرباح. من جهته، بلغ صافي ربح بنك عودة 559 مليون دولار في العام 2017، ما يجعله يتجاوز ستاندرد تشارترد، سابع أكبر مصرف من حيث الأرباح في المملكة المتحدة. بينما لم تتجاوز، قبل عشرين سنة بالتمام، أرباح القطاع المصرفي اللبناني برمته 436 مليون دولار.

لم يكن للأرباح الهائلة التي حققتها المصارف مثيل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد كان النمو في القطاع المصرفي يُعزى إلى ريع استثنائي أكثر منه نتيجة المجازفة المالية أو الوساطة الضرورية أو التبصّر في تحديد فرص استثمارية قد تدفع بقطاعات أخرى صعوداً. وقد ناهز إجمالي أرباح أكبر 14 مصرفاً في لبنان 4.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2015. بينما شكلّت أرباح أكبر أربعة عشر مصرفاً أقل من 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في العام 2016؛ ولم تتعدّ هذه النسبة 0.2 في المئة في ألمانيا و0.9 في المئة في الولايات المتحدة في السنة نفسها.

قدم سوق سندات الخزينة فرصة لتحقيق عائدات هائلة وحدها المصارف مهيأة للاستفادة منها. إن هذا الربح المستدام الذي حققه قطاع اقتصادي واحد على حساب غيره يُظهر تفاقم عدم المساواة من خلال تراكم سريع للريع في متناول مصارف قليلة. لكن وصف المشهد التوزيعي هذا يبقى غير كامل. فالمُقرضون ليسوا الوكلاء الوحيدين في هذه اللعبة. مبدئياً، كان يمكن للحكومة اللبنانية، باعتبارها جهة مُقترضة، استخدام الأموال التي جمعتها للحدّ من اللامساواة من خلال مساندة الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية الأفقر. وبالتالي، وبغية الوصف الشامل لمفاعيل إعادة التوزيع الناتج عن الدين العام، علينا التدقيق أيضاً في المُقترض.

هامش مناورة محدود للغاية للإنفاق التصاعدي

قد تنفق الحكومة الأموال التي تقترضها بطريقة تشجّع إعادة التوزيع المتكافئ. لذلك، لا بدّ من التحقق من نفقات الحكومة لتوضيح صورة مضاعفات إعادة التوزيع الناتج عن الدين العام. في حالة لبنان، يُظهر هذا التفصيل أن مجال الإنفاق التصاعدي كان ضيّقاً، إذ إن شروط الاقتراض حدّدت شطراً كبيراً من النفقات الحكومية أيضاً.

تتخذ النفقات الحكومية أشكالاً متعدّدة، أحدها دفعات خدمة الدين التي تنتقل من الخزينة وتعود إلى المُقرضين. هذا النوع تحديداً من الإنفاق تنازلياً في حالة لبنان، حيث كان القطاع المصرفي من أكبر المستفيدين. لكن خدمة الدين مجرّد جزء من النفقات الحكومية؛ إذ هناك نفقات أخرى لها أثرها التوزيعي الخاص.

إذاً، ما كان مصير النفقات المتبقية بعد مراعاة موجبات خدمة الدين في لبنان؟ الإجابة المختصرة هي أن البحث في مصير النفقات لا جدوى له. فمعدلات الفائدة على سندات الخزينة كانت مرتفعة إلى درجة أنه ما إن أُخِذت خدمة الدين في الاعتبار، حتى تقلّص الفائض لإنفاق الدولة في أي مجال آخر. فشروط الاقتراض في مطلع تسعينيات القرن الماضي أسفرت عن ارتفاع نسبة الدفعات على الفائدة على الدين المقوّم بالليرة 45 في المئة من إجمالي إنفاق الحكومة. فاقتصر تمويل كل حاجات الإنفاق العام الأخرى على ما لا يتجاوز نصف إجمالي النفقات الحكومية إلا بقليل. إذا أضفنا إلى المعادلة حجم إيرادات الحكومة أيضاً، بحلول العام 1996، بدأت دفعات الفائدة تمثّل نحو 68 في المئة من عجز الموازنة. بذلك، وابتداءً من العام 1996، بات ثلثا أي دين جديد يُكتتبان فقط لتمويل دفعات الفائدة المستحقة على الدين القائم.

بدءًا من العام 1998، تجاوز الإنفاق السنوي على خدمة الدين بالليرة اللبنانية عجز موازنة الدولة. أي أنه بعد خمس سنوات على موجة إسراف لبنان في الاقتراض العام، لم تعد السندات الجديدة التي كانت الحكومة تصدرها سنوياً كافية لتغطية موجبات دفع الفائدة المستحقة على الدين القائم. فبات الآن يتعيّن تمويل جزء من خدمة الدين عبر إيرادات حكومية أخرى، تحديداً الإيرادات الضريبية. في حين أن قاعدة إقراض الحكومة اللبنانية كانت ضيّقة، الأساس الضريبي، في المقابل، لم يستثنِ أحداً. فبينما تزايدت باطّراد ثروات مجموعة صغيرة من اللاعبين الاقتصاديين من خلال مردود الفوائد المفرط الذي يحصل عليه حاملو سندات الخزينة، أصبحت فاتورة الدين هذه تقع على عاتق اللبنانيين كافة.

كانت ولاتزال لهذه اللعبة تداعيات مروّعة من حيث إعادة التوزيع. فالأساس الضريبي في لبنان يشمل الجميع من دون استثناء، وهو في هذا الانضواء غير عادل. يُضاف إلى ذلك أن توزيع العبء الضريبي على هذا الأساس نفسه غير متساوٍ. فالنظام الضريبي في لبنان قائم أولاً على الضرائب غير المباشرة – وبخاصةٍ الضرائب الاستهلاكية – المفروضة على السلع والخدمات وليس على المداخيل الفردية أو المكاسب الرأسمالية أو الثروات. إدارة الضرائب الاستهلاكية تُعتبر أسهل من الضرائب على الدخل الفردي، وهي عادةً ما تكون على شكل ضريبة ثابتة تطبّق على البيع، بغضّ النظر عن حجم المبيعات أو صفات المستهلك. وحين يتمّ فرض ضرائب على السلع والخدمات، بدلاً من الإيرادات أو الأصول على سبيل المثال، تكون قيمة الضريبة المدفوعة على الوحدة المباعة هي نفسها من قِبل المشترين كافة، سواء كانوا أغنياء أو فقراء، ما يجعل الضريبة تنازلية. تشكَّل الإيرادات الضريبية من ثلاث ضرائب غير مباشرة هي الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستيراد والضريبة على الاتصالات، نحو 60 في المئة من إجمالي الإيرادات الضريبية في لبنان.

النتيجة هي أن في لبنان، 3 دولارات على الأقل لكل من كل 5 دولارات من الإيرادات الضريبية يتمّ جمعها بشكل تنازلي، وتُستخدم لتمويل تسعة دولارات، تقبضها مباشرةً المصارف التجارية من أصل كل 20 دولاراً تنفقها الحكومة. وعلى الرغم من أن هذا الواقع التنازلي جزئي، بحيث أنه ينطبق على نسب فقط من الإيرادات الضريبية وإنفاقها، إلا أن هذه النسب مرتفعة إلى حدّ أن الدرجة التصاعدية الـ40 في المئة المتبقية من الإيرادات الضريبية تغدو من دون أهمية، وكذلك درجة الـ55 في المئة المتبقية من النفقات الحكومية. إذ أن هامش المناورة المتوافر بعد خدمة الدين ضيّق للغاية، والهزيمة محسومة في الحرب على عدم المساواة حتى قبل أن تبدأ المعركة.

مقاربة بديلة كانت ممكنة

بغض النظر عن كيفية إنفاق الأموال المخصصة لإعادة الإعمار في نهاية المطاف، هل من وسيلة أخرى كان يمكن للحكومة اللجوء إليها من أجل جمع الأموال لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل ما بعد الحرب؟ في المبدأ، إن أي خصم على سعر سندات الخزينة يعكس تقييم السوق لمخاطر إقراض القطاع العام. وبالتالي، قد يقول البعض إن معدّلات الفائدة الباهظة المستحقة على السندات الحكومية اللبنانية خلال تسعينيات القرن الماضي عكست تقييم سوق الاقتراض لخطر تخلّف الدولة اللبنانية عن سدّ متوجّباتها.

في الواقع، كان ثمّة العديد من المؤشرات على أن شروط الاقتراض التي عزّزت إلى حدّ كبير المُقرضين، لم تعكس بشكل عادل أسس السوق. فقد كانت فوارق معدل الفائدة مرتفعة بشكل غير معقول مطلع فترة الاقتراض العام. وبعد مضي بضع سنوات، كانت المصارف نفسها تُقرض المال بمعدلات أدنى بكثير، مع فوارق أقل بكثير على الرغم من أن الحكومة كانت آنذاك قد بدأت تغرق في عجزها وتتراجع في سيولتها إلى حدّ كبير.

في العام 1988، أتى مؤشّر آخر على اتساع فارق نسبة الفوائد بشكل غير مبرّر، حين بات لبنان على شفير أزمة مالية بسبب متطلبات خدمة دينه. وما أن اتّضح أمام المصارف أن الحكومة قد تواجه خطر التأخر عن سداد دينها، كان الحل في أن تقترض الدولة على المستوى الدولي. وهكذا، بدأت الحكومة إصدار سندات بالعملات الأجنبية تمّ تداولها في السوق الدولي. قيّم السوق خطر إقراض الحكومة اللبنانية بمعدل فائدة بجوار 8 في المئة. وعليه، أقرض السوق الدولي لبنان المال عند معدل أدنى بكثير مما كان يُدفع إلى المقرضين المحليين، على الرغم من أن عبء الدين على البلاد كان حينها أكبر مما كان عليه في السابق.

لطالما كان عجز النظام الضريبي في لبنان عاجزاً عن تعويض تفاوت الدخل. لكن عندما تعتاد الدولة، كلما واجهت أزمة مالية، على اللجوء إلى إيرادات من الضرائب التنازلية لتلبية موجبات خدمة الدين التنازلية إلى حدّ أكبر، يصبح إجراء إصلاح ضريبي ضرورة قصوى. مع ذلك، كانت التغييرات الوحيدة التي أُدخلت على قانون الضرائب خلال سنوات تضخم الدين هي اعتماد الضريبة على القيمة المضافة، ويُذكر أنها ضريبة غير مباشرة وتنازلية، وتخفيض الضريبة على أرباح الشركات، وهي تصاعدية. أما التدبير الذي اتُّخذ مؤخراً، في زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 10 إلى 11 في المئة، فالعبء منه أيضاً أقسى على كاهل الفقراء.

كان يمكن للحكومة الحدّ من بعض الآثار التنازلية لكل من هذه التطورات المالية، لكنها لم تفعل. لا بدّ من إصلاح ضريبي شامل بغية تقليص الاعتماد على الضرائب الاستهلاكية، في حين أن استخدام مثل هذه الضرائب يجب أن يُخصَّص للسلع الفاخرة وتلك التي تضرّ بصحة الإنسان، والمسمّاة "ضرائب الخطيئة". بدلاً من ذلك، ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، اعتادت الحكومة اللبنانية أن تلجأ إلى تعديلات تدريجية، تسفر عن إيرادات فورية، بينما تُرغم في الوقت نفسه الطبقتيْن المتوسطة والفقيرة على التقشّف. يبدو أن النهج السياس الذي ساد خلال العقد الأول بعد انتهاء الحرب الأهلية تجاهل إعادة التوزيع التنازلي المهمة التي تسبّب بها، لا بل سعى عمداً إلى أخذ أموال الفقراء وإعطائها للأغنياء.

خاتمة: في ربيع العام 2019، عقدت الحكومة اللبنانية 20 جلسة قبل أن تتمكّن من الاتفاق على موازنة العام. كان التحدّي الأبرز أمام وزارة المالية هو تخفيض عجز الموازنة لتلبية شروط التقشّف التي فُرضت في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عُقد في نيسان/أبريل 2018 في باريس. غير أن الحكومة عجزت عن تغيير موجبات خدمة دينها. لايزال هذا الإرث الذي خلّفته قرارات الاقتراض السابقة عائقاً هائلًا أمام إقرار أي موازنة.

اقتصرت الإجراءات في موازنة العام 2019 على تعديلات في الإيرادات والإنفاق الحكومي، وليس في تسديد الفائدة. وكما كانت عليه الحال في الماضي، لم يكن في الخطط المقترحة أي اعتبار لأثرها التوزيعي. فعلى صعيد الإيرادات، اعتمدت الحكومة، كما فعلت في السابق، على الضرائب غير المباشرة، على غرار الرسوم الجمركية والرسوم الحكومية. أما على صعيد الإنفاق، فجاء مُجمل التخفيضات المقترحة من رواتب وتعويضات موظفي القطاع العام، أي من أحد أركان الطبقة الوسطى. أما الاقتراح بأن يمنح القطاع المصرفي قروضاً متدنية أو منعدمة الفائدة إلى الحكومة، فمرّ مرور الكرام. وأول من أعدم الاقتراح كان كبار كوادر القطاع المصرفي والمسؤولون في المصرف المركزي، حيث أنذر بعضهم من أن منح الحكومة خشبة الخلاص هذه قد يخفّض الحافز لتطبيق تدابير إصلاحية جذرية. نحن اليوم في دوّامة نتيجةً لاختلال موازين القوى: القطاع الذي يمثّل الآن نحو 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر اندفاعاً في ترسيخ صلاحياته، وهو في الوقت نفسه أكثر قدرة على المحافظة على صلاحياته بفضل الموارد الهائلة التي راكمها.

لكن إعادة هيكلة الدين هذه كانت وسيلة مُتاحة أمام الحكومة لتحقّق هدفها في تخفيض نسبة العجز إلى إجمالي الناتج المحلي، من دون اتّخاذ تدابير التقشّف الأقل صرامة التي أُقرّت. ولو باشرت الحكومة إعادة هيكلة الدين، لكانت صحّحت أيضاً إرثاً استنزف خلال عقود الأساس الضريبي في لبنان لصالح بضعة مصارف. بغضّ النظر عن المحفّزات المتبقية للإصلاح، وما إذا كانت الحكومة مستعدة أو قادرة على المضي في هكذا مسار، لربما كانت مبادلة الدين ساهمت في تجنّب تفاقم عدم المساواة أكثر فأكثر. إلا أن الطبقة الحاكمة قرّرت مجدّداً إخراج نفسها من المأزق المالي من خلال اتخاذ تدابير تنازلية. وبذلك، تكون بدلاً من احتواء الاستياء العام، قد سرّعت توقيت انفجار الوضع.

\* نسرين سلطي، أستاذة مشاركة في دائرة الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت.
https://carnegie-mec.org

<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/20823>

\* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبأ المعلوماتية

## 14 - في اجتماعات "الخريف"... المؤسسات المالية الدولية تسعى إلى الاطمئنان على ديونها لدى مصر

صندوق النقد: مستعدون لدعم القاهرة مجددا فنيا وماليا... وتوقعات بمعدل نمو 5.9% خلال العام الحالي

 [محمود عبده](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/19051)صحافي  الاثنين 14 أكتوبر 2019 14:52

حكام البنك المركزي وغيرهم من مسؤولي المالية العالمية في صورة جماعية في اجتماعات الربيع السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2019 (رويترز)

تبدأ اليوم الاثنين 14 أكتوبر (تشرين الأول) ولمدة 6 أيام  الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، المقرر عقدها في واشنطن خلال الفترة من 14 إلى 20 أكتوبر الحالي، والمعروفة إعلاميا بـ"اجتماعات الخريف"، وتضمّ الاجتماعات عددا كبيرا من محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وأكاديميين من دول العالم.

مشاركة مصرية "رفيعة"

وتشارك مصر في اجتماعات الخريف بوفد رفيع، يضمّ طارق عامر محافظ البنك المركزي، وجمال نجم نائب المحافظ، ومحمد معيط وزير المالية، وأحمد كوجك نائب وزير المالية للسياسات المالية، وسحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي.

تستهدف اجتماعات خريف 2019 مناقشة الآفاق الاقتصادية العالمية، واستئصال الفقر والتنمية الاقتصادية، علاوة على عقد ندوات وجلسات إعلامية إقليمية ومؤتمرات صحافية والكثير من الأنشطة والفعاليات الأخرى، التي تركز على الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي.

وجرت العادة على عقد الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي، التي تُنظم عموماً في الخريف في واشنطن، سنتين متتاليتين، وفي أحد البلدان الأعضاء في السنة الثالثة، وتتضمن الاجتماعات السنوية اجتماعات لجنة التنمية، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجموعة العشر، ومجموعة الأربع والعشرين، والعديد من مجموعات الأعضاء الأخرى.

وفي ختام الاجتماعات تصدر لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بيانات خاصة، وأثناء الاجتماعات السنوية يتخذ المحافظون قرارات بشأن كيفية التعامل مع القضايا النقدية الدولية الراهنة، ويعتمدون القرارات ذات الصلة، على أن يرأس الاجتماعات السنوية أحد محافظي البنك والصندوق، مع تناوب الرئاسة فيما بين أعضاء المجلسين كل عام، ويجرى انتخاب المديرين التنفيذيين مرة كل عامين.

"النقد" يعلن نتائج المراجعة الأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري

قبل بدء اجتماعات الخريف بساعات، أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا بشأن المراجعة الخامسة والأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، والتي أجراها الصندوق في يوليو (تموز) الماضي قبل صرف الشريحة الأخيرة بقيمة ملياري دولار، من قرض مصر البالغ قيمته الإجمالية 12 مليار دولار، والذي تم صرفه على 6 شرائح على مدار ثلاث سنوات.

وأعلن صندوق النقد الدولي أن مصر ستجري مشاورات جديدة معه وفقاً للمادة الرابعة يناير (كانون الثاني) 2020، مؤكدا في التقرير أنه رغم صرف الشريحة الأخيرة من قرض الـ12 مليار دولار، فإن الاتفاق الحالي لا يزال ساريا حتى نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2019.

وتابع التقرير أن الصندوق يعطي الأولوية في المرحلة الراهنة لضمان استمرار مصر في تنفيذ سياسات سليمة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على النجاح الذي تحقق بجهد كبير، موضحا أنه كما هو الحال مع جميع البلدان الأعضاء يشارك الصندوق بجهوده في مجال الرقابة على أوضاع الاقتصاد الكلي للدول بشكل دوري، أي إجراء فحص لسلامة الاقتصاد، أو ما يسمى "مشاورات المادة الرابعة"، وتابع بأنه سيقدم المساعدات لمصر من خلال توفير المساعدة الفنية وأنشطة تنمية القدرات في عدد من المجالات.

وكشف الصندوق أنه إذا ما قررت الحكومة المصرية طلب الدخول في برنامج جديد معه لترسيخ إصلاحاتها الاقتصادية، فإنه على استعداد لدعم مصر وشعبها في سعيهما المستمر لإحداث تحول في الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مرتفع ومستمر واحتوائي وخلق فرص العمل.

كان المدير التنفيذي للصندوق النقد، حازم الببلاوي، قال في وقت سابق إن "الحكومة المصرية ستواصل المشاركة الوثيقة مع صندوق النقد الدولي، بغضّ النظر عن شكل هذه المشاركة المستقبلية".

وفي أغسطس (آب) الماضي، قال وزير المالية المصري،  محمد معيط، إن الحكومة المصرية تجري مباحثات مع صندوق النقد الدولي، بهدف توقيع اتفاق غير مالي مع المؤسسة الدولية بحلول أكتوبر(تشرين الأول) الحالي، إلا أن مساعدة مدير إدارة الاتصالات بالصندوق، كاميلا أندرسن، نفت ذلك في بيان صحافي أكدت فيه أن "الأولوية لإتمام البرنامج الحالي للإصلاح الاقتصادي بنجاح".

وحول أداء الاقتصاد المصري، أوضح صندوق النقد الدولي في التقرير أن مصر أنهت العام المالي 2019- 2018 بأداء قوي على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى صعيد الأداء الإجمالي، مرجعا ذلك إلى الدعم من خلال مواصلة تطبيق السياسات الحكيمة والنمو القوي في قطاعات الغاز الطبيعي والسياحة والإنشاءات، فضلا عن تراجع معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها في عشر سنوات، والتي وصلت إلى 8.1% في الربع الأول من 2019، و7.5% في الربع الثاني من العام، قبل أن يعلّق على أن التقدم "غير المنتظم" في الإصلاحات الهيكلية يظل بمثابة معوّق رئيس أمام الاقتصاد المحلي.

صندوق النقد يتوقع نموا مصريا عند 5.9%

 وأبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال 2020- 2019 عند 5.9%، دون تغيير عما جاء في تقرير المراجعة الرابعة قبل الأخيرة، متوقعا أن تدعم الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي، وكذلك انتعاش قطاع السياحة، مع استقرار الوضع الأمني في البلاد، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل 6%، وخفّض الصندوق  بحسب التقرير توقعاته لمعدل التضخم للعام المالي الحالي إلى 9.6% بدلا من 10.7%، متوقعا أن يصل معدل التضخم إلى 7.4% في 2021- 2020.

بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي على مدار الأسبوع الماضي أظهرت تراجع معدل التضخم في المدن إلى 4.8% في سبتمبر (أيلول)، مقارنة بـ5.3% في أغسطس (آب).

وأثنى صندوق النقد الدولي في تقريره على التحسن والمرونة في سعر صرف الجنيه المصري، مؤكدا ارتفاع  سعر صرف الجنيه 8% منذ أن أنهى الصندوق مراجعته النهائية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مايو (أيار) الماضي، وأوضح أن هذا يعكس جزئيا الزيادة في تدفقات المحافظ الاستثمارية من خلال سوق "الإنتربنك" جرّاء إلغاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب أواخر 2018، لافتا إلى أن ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري جاء مدعوما أيضا بالتحسن بشكل عام في الأسواق المالية.

توقع انخفاض الاحتياطي النقدي إلى 43.7 مليار دولار نهاية 2019

وحول احتياطي مصر من النقد الأجنبي، أكد الصندوق على ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي لمصر، ليصل إلى 45.11 مليار دولار بنهاية الشهر الماضي، متوقعا أن ينخفض الاحتياطي إلى 43.7 مليار دولار بنهاية العام المالي الحالي، قبل أن يرتفع مجددا إلى 48.5 مليار دولار بحلول 2024- 2023.

وخفض الصندوق من توقعاته بشأن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ توقع أن تسجل 8.1 مليار دولار بنهاية العام المالي الحالي، مقابل 6.5 مليار دولار في 2019-2018، على أن تواصل الارتفاع إلى 14 مليار دولار بحلول 2024-2023. وكانت توقعات صندوق النقد تشير إلى تحقيق استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 11.2 مليار دولار في العام المالي الحالي، وأن ترتفع لتصل إلى 16.9 مليار دولار في 2023-2022.

صندوق النقد الدولي انتقد التأخر في إجراء إصلاح مستدام لدفع عجلة النمو القوي على المدى المتوسط، موضحا أن الإصلاحات الهيكلية، والتي تأخرت فيها مصر على نحو متكرر، ينبغي أن تهدف لتحقيق نموذج نمو أكثر شمولية يقوم على القطاع الخاص وتقوده الصادرات، من أجل التأقلم مع الزيادة المستمرة في القوى العاملة.

وأبدى الصندوق تخوفه من ارتفاع مستوى الدين العام، مؤكدا بحسب التقرير أنه يجعل اقتصاد مصر معرضا  للضعف في ثقة المستثمرين، أو لحدوث تحول في الأوضاع المالية العالمية.

الأسبوع الماضي، توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد المصري بنسبة 5.8% خلال العام المالي الحالي، في تقرير له، متوقعا  أن يحقق الاقتصاد المصري نموا بنسبة 5.8% خلال العام المالي الحالي، على أن ترتفع تلك النسبة إلى 6% خلال العام المالي المقبل 2021-2020، بافتراض استمرار إصلاحات الاقتصاد الكلي وتحسن بيئة الأعمال.

وارتكز البنك في توقعاته على ارتفاع حجم الصادرات الصافية للسلع والخدمات، وانكماش واردات النفط (المدعومة بزيادة الإنتاج في الغاز الطبيعي)، فضلا عن زيادة الاستثمارات الخاصة، مشيرا إلى أنها جميعها تدفع ارتفاع معدلات النمو ومن المتوقع استمرارها، مؤكدا على أن "مصر تحافظ على نموها القوي، مع تحسن التدفقات النقدية واستقرار الحسابات الخارجية عند مستويات إيجابية".

الخبراء يستبعدون حصول القاهرة على قرض جديد

خبراء اقتصاد أكدوا أن المشاورات الجديدة التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي مع الجانب المصري وفقاً للمادة الرابعة  في يناير (كانون الثاني) 2020 ليست بالضرورة أن تكون حول اتفاق مالي جديد، وأشاروا إلى أنه قد يكون اتفاقا فنيا خالصا.

وأكدت بسنت فهمي، عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب المصري، أن الاتفاق المحتمل لن يصل إلى منح القاهرة  قرضا جديدا، موضحة أنه اتفاق لدعم الحكومة المصرية فنيا ومتابعة نتائج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته مصر على مدار الثلاث سنوات الماضية، وأضافت أن هناك هدفا آخر للصندوق من الاتفاق وهو متابعة ومراقبة أداء الحكومة وضمان سداد ديونها الداخلية والخارجية، لافتة إلى أن "الصندوق يهتم أيضا لاسترداد أمواله التي ستبدأ مصر في سدادها".

وقال وائل  النحاس، الخبير الاقتصادي، إن مصر ستبدأ خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مرحلة تسديد قرض صندوق النقد البالغ 12 مليار دولار، موضحا أن مجلس إدارة الصندوق يبحث أيضا عن ضمان إيجاد موارد لسداد أقساط وفوائد هذا القرض، بخاصة في ظل ملاحظات الصندوق في المراجعة الأخيرة عند تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي حول ارتفاع حجم الدين العام المصري.

وفي نفس الاتجاه أكد فخري الفقي، المساعد الأسبق للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، أن التقرير الذي أعلن عنه الصندوق خرج واقعيا إلى حد كبير، فيما عدا بلوغ الدين المحلي المصري لأرقام ضخمة، موضحا أن "الصندوق توقع معدل نمو إيجابي خلال العام الحالي 2020-2019 عند 5.9%"، واستدرك الفقي  "لكنه ربط معدل النمو بتحسن ارتفاع حجم الصادرات، وزيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي،  وزيادة الاستثمارات الخاصة، فضلا عن انتعاش القطاع السياحي".

وحول تمديد اتفاقية جديدة مع الصندوق في يناير (كانون الثاني)، استبعد الفقي أن يطول الاتفاق الجديد منح مصر قروض جديدة، لافتا إلى أن الصندوق يريد الاطمئنان على استمرار الحكومة في الإصلاحات الهيكلية وتقوية الملاءة المالية للبنوك، حتى تكون جاهزة للتعامل مع الأزمات وخاصة الديون.

وأضاف الفقي أن أكبر مشكلة تواجه الحكومة حاليا ويعتبرها الصندوق إحدى سلبيات برنامج الإصلاح الاقتصادي هو ارتفاع الدين المحلي المصري، وهو ما يمكن أن يسهم الصندوق في إيجاد حلول له حال إبرام اتفاق جديد بين القاهرة  والصندوق لتنفيذ بعض الإجراءات حتى يضمن الصندوق آلية سداد هذه الديون.

ووفقا لأحدث بيانات البنك المركزي المصري تخطى إجمالي الدين العام المصري حدود الـ4 تريليونات جنيه، بينما بلغ الدين الخارجي نحو 106 مليارات دولار أميركي .

<https://www.independentarabia.com/node/63726/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B7%D9%85%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89>

## 15 - مصر... إجراءات جديدة لمكافحة تبييض الأموال وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

3 جهات حكومية توقع بروتوكولا ثلاثياً... وتحذيرات من تداول العملات الافتراضيَّة

 [محمود عبده](https://www.independentarabia.com/taxonomy/term/19051)صحافي الأحد 13 أكتوبر 2019 13:43

وقعت ثلاث جهات حكوميَّة مصريَّة بروتوكول تعاون لحصر الاستثمار الأجنبي المباشر (رويترز)

اتخذت الحكومة المصريَّة إجراءات جديدة تتيح حريَّة تبادل البيانات والمعلومات والتقارير الرقابيَّة لتتبع أنشطة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من جانب، وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار، وتوفير معلومات وبيانات دقيقة عن الاستثمارات الأجنبيَّة في مصر من جانب آخر.

بروتوكول تعاون ثلاثي
وقعت ثلاث جهات حكوميَّة مصريَّة بروتوكول تعاون لحصر الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، ضمَّ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والهيئة العامة للرقابة الماليَّة، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتبع الأخيرة مجلس الوزراء المصري مباشرة.

وقالت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، في بيان صحافي، "الغرض من البروتوكول الثلاثي تحسين بيئة ومناخ الاستثمار، ودعم سياسات الاستثمار، وتوفير معلومات وبيانات عن الاستثمارات الأجنبيَّة في مصر، بما يحقق تكاملها وتحديثها بهدف حصر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، لكل بنود الاستثمار الأجنبي، وكذلك في مجال تطبيق القرارات الصادرة بشأن الشركات المقيدة لها أوراق ماليَّة بالبورصة المصريَّة".

سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصريَّة، أكدت أن البروتوكول يأتي "تفعيلاً للتعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار، التي نصّت على طلب المعلومات والبيانات اللازمة لحساب أصول الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الجهات العامة والخاصة للأغراض الإحصائيَّة، وفقاً للممارسات الدوليَّة المعمول بها".

وأوضحت، "المجموعة الاقتصاديَّة راجعت كل المؤشرات الاقتصاديَّة، ورأت تحسّناً في جميع المؤشرات، ما عدا مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر".

مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
وأرجعت نصر ذلك إلى "غياب الحصر الكامل لأرقام الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنها توسّعات الشركات الأجنبيَّة في مصر بأرباحها التي استخدمتها في التوسعات الجديدة، إضافة إلى أن الاستثمارات في محور تنميَّة قناة السويس، لم يتم حصرها في مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر".

ولفتت الوزيرة، إلى أن هناك لقاءات تمت مع "البنك الدولي" بخصوص مكافحة غسل الأموال، ومصر حريصة بعد الإصلاحات التي قامت بها وحدة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، أن تشهد تحسناً في هذا الشأن.

مستشار وزير الماليَّة الدكتور مجدي عبد العزيز قال، "مكافحة تبييض الأموال على رأس الملفات التي توليها وزارته اهتماماً خاصاً بالتنسيق والتعاون بين وحدة تبييض الأموال بمصلحة الجمارك ونظيرتها في البنك المركزي لمكافحة جرائم تبييض الأموال، التي لها علاقة مباشرة بمكافحة الإرهاب".

وأضاف، في حديثه مع "اندبندنت عربية"، توجد "إجراءات عديدة نفّذتها الوزارة في الفترة الأخيرة، منها عدم السماح بتمويل الصفقات التجاريَّة إلا من خلال القطاع المصرفي فقط"، مؤكداً "حرص الجمارك المصريَّة على متابعة الملف الدولي الخاص بالدرع الواقي الخاص بالمواد الكيماويَّة الثنائيَّة والمتعددة الاستخدام، التي تدخل في صناعة الإرهاب". وتابع نائب وزير الماليَّة "هناك مشاورات مع مصالح الجمارك في عدة دول أوروبيَّة وأفريقيَّة للتعاون وتبادل المعلومات والبحث عن آليَّة لإدارة مخاطر شاملة في مجال مكافحة الإرهاب".

وفي يونيو (حزيران) الماضي أعلنت وزارة الداخليَّة المصريَّة خلال الفترة من بداية يونيو 2018 إلى نهاية مايو (أيار) 2019 ضبط (61) قضيَّة "تبييض أموال في مجال الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة"، إذ بلغت القيمة التقديريَّة الناجمة عن تلك القضايا التي حُصِرتْ بالتنسيق مع الجهات المعنيَّة بالدولة خلال تلك الفترة 3 مليارات و401 مليون جنيه (نحو 204 ملايين دولار أميركي).

تداول العملات الافتراضيَّة
محمد عمران رئيس هيئة الرقابة الماليَّة المصريَّة قال، "الهيئة مهمتها حمايَّة المتعاملين في الأسواق الماليَّة غير المصرفيَّة في ظل التحوّلات المتسارعة عما التي خلفتها الثورة الرقميَّة، وتنامي استخداماتها، وباتت تشكل متغيراً مهماً في صناعة الخدمات الماليَّة والمنتجات المرتبطة بها، ومنها استخدام العملات الافتراضيَّة أو العملات الرقميَّة".

وأضاف، "هيئة الرقابة الماليَّة المصريَّة أكدت عدم مشروعيَّة تداول العملات الافتراضيَّة، وحذّرت من تداولها بالأسواق الناشئة، لما تواجهه من مجال واسع للاحتيال المالي، خصوصاً أنها غير خاضعة لأي أطر تنظيميَّة وتشريعيَّة وغير خاضعة لرقابة أي جهة داخل مصر، ما يشكل تحايلاً على المنظومة النقديَّة الرسميَّة الخاضعة للرقابة، وما يرتبط بها من قوانين مكافحة تبييض الأموال".

وحول الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قال عمران، "طبقاً للبروتوكول الذي وُقّع سيتم إرسال بيانات الشركات الخاضعة للهيئة العامة للرقابة الماليَّة، إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإضفاء مزيد من التعاون والتكامل بين الهيئتين في اعتماد محاضر الجمعيات العموميَّة وتناسق القرارات من أجل تقديم خدمة أفضل للمستثمر، إضافة إلى التنسيق بين الهيئتين ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال".

حصر الاستثمار الأجنبي
وحول تدني أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، قالت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، "الأرقام في مصر غير واقعيَّة لعدم تضمنها عديداً من القطاعات، وهو ما نستهدف معالجته من خلال التعديلات الأخيرة لقانون الاستثمار".

وأوضحت، "أعددنا نموذجاً خاصاً يهدف إلى حصر وتجميع البيانات الخاصة بأرقام الاستثمار الأجنبي من كل الجهات والوزارات المعنيَّة، وأيضاً عبر الوسائل الإلكترونيَّة على أن يتم الانتهاء منه وفق المنهجيَّة الجديدة في نهايَّة العام الحالي 2019".

وأضافت، "استعنا بالنماذج الدوليَّة في حصر أرقام الاستثمار الأجنبيّ، وكذلك منظمة الأونكتاد"، التي أشارت إلى أن تقديراتها لأرقام الاستثمار الأجنبي في مصر "أعلى من المعلن بنحو 30%".

وذكرت الوزيرة، أنه على سبيل الحصر لم تتضمن أرقام الاستثمار الأجنبي في مصر كثيراً من الاستثمارات التي ضُخت في محور تنميَّة قناة السويس، إضافة إلى قيم الآلات والمعدات (أصول) الخاصة بالشركات، بجانب توزيعات أرباح الشركات الأجنبيَّة المعاد استثمارها في مصر مرة أخرى، مشيرة إلى أنه تم إقرار "غرامة ماليَّة بقيمة 50 ألف جنيه (نحو 3.1 ألف دولار أميركي) على الشركات غير الملتزمة بتقديم البيانات إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة".

طبقاً لبيانات البنك المركزي المصري سجّل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي 2017 - 2018 نحو 7.7 مليار دولار. كانت الحكومة المصريَّة أدخلت تعديلات على بعض أحكام قانون مكافحة تبييض الأموال الصادر بالقانون رقم 80 لسنة 2002، واستهدفت التعديلات توسيع نطاق عمل وحدات مكافحة تبييض الأموال ليشمل مكافحة جرائم تمويل الإرهاب، لتساعد الأجهزة المعنيَّة على تجفيف منابع تمويل العمليات الإرهابيَّة.

<https://www.independentarabia.com/node/63481/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1>

****رابعاً – الاقتصاد السوري:

##  16 - “أطنان الأموال السورية” تبحث عن مكان للتوظيف.. 1054.6 مليار ليرة ودائع الزبائن في 13 مصرفاً خاصاً..

  الخبير السوري:

في سورية تخمة أموال وليس فجوة..إلا أن المشكلة في استثمار وتوظيف هذه الأموال..فالسيولة النقديّة مجمّعة في الأروقة المصرفية العامة والخاصّة..ومع بعض المتمولين الكبار..في مشهد غير متوازن بل ومختل تماماً وبشكل يؤثّر سلباً على التنمية بشكل عميق .

ففي وقت بلغت فيه الإيداعات لدى المصارف العامة حوالي 2000 مليار ليرة سورية..وصلت الإيداعات في المصارف الخاصة إلى 1054.6مليار ليرة..وهذا يعني أن حوالي 30 % من إجمالي الإصدار النقدي العام مجمّد في الخزائن المصرفيّة.

فقد بلغت القيمة الإجمالية لودائع الزبائن (العملاء) في المصارف الخاصة 1054.6 مليار ليرة سورية، في نهاية العام الماضي (2018)، من دون ودائع المصارف فيما بينها، وتضم 13 مصرفاً باستثناء بنك الأردن لعدم نشر بياناته المالية السنوية النهائية حتى تاريخه.

الملاحظ من خلال البيانات المالية السنوية النهائية المفصح عنها مؤخراً أن إجمالي ودائع الزبائن حقق ارتفاعاً مهماً، تجاوزت نسبته 24%، إذ بلغت القيمة الإجمالي لودائع الزبائن عام 2017 نحو 849.5 مليار ليرة سورية.

و وفقاً لتقرير مالي نشرته ” جريدة الوطن” بلغت قيمة ودائع الزبائن في المصارف الإسلامية (3 مصارف) نحو 243.7 مليار ليرة سورية، ما نسبته 23.1% من إجمالي ودائع الزبائن، محققة زيادة بنسبة 36.36% عن العام السابق (2017).

في المقابل، بلغت القيمة الإجمالية لودائع الزبائن في المصارف التقليدية (10 مصارف من أصل 11) نحو 810.86 مليارات ليرة سورية، بزيادة نسبتها 20.9% عن العام السابق، وتشكل تلك الودائع 76.9% من إجمالي الودائع.

وبترتيب المصارف التي أفصحت عن بياناتها النهائية لجهة قيمة ودائع الزبائن لديها، نجد أن 23.6% من الودائع تتجمع في بنك خاص واحد، هو بنك بيمو السعودي الفرنسي، بقيمة 249.5 مليار ليرة سورية، يليه المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بقيمة دائع زبائن نحو 109.6 مليارات ليرة سورية، نسبتها 10.4% من إجمالي الودائع، في حين يستقطب بنك سورية والمهجر 10.23% من ودائع الزبائن، قيمتها نحو 107.9 مليارات ليرة.

وتبلغ قيمة ودائع الزبائن لدى بنك البركة (بنك اسلامي) ما يزيد على 96.8 مليار ليرة، تشكل نحو 9.25 من إجمالي ودائع الزبائن، يليه بنك سورية الدولي الإسلامي باستقطابه 8.8% من ودائع الزبائن، قيمتها تزيد على 92.9 مليار ليرة، ثم يأتي بنك عودة، بقيمة ودائع زبائن نحو 66.3 مليار ليرة، نسبتها نحو 6.3% من الإجمالي.

ويستقطب فرنسبنك 6.17% من ودائع الزبائن بقيمة نحو 65 مليار ليرة، يليه بنك بيبلوس بنسبة 5.2% من ودائع الزبائن، قيمتها نحو 54.8 مليار ليرة، ثم بنك الشام (إسلامي) بنسبة 5.12% من ودائع الزبائن قيمتها تزيد على 53.96 مليار ليرة.

وتبلغ قيمة ودائع الزبائن في البنك العربي نحو 51 مليار ليرة، تشكل ما نسبته 4.83% من الإجمالي، يليه بنك المشرق الذي استقطب 4.55% من الودائع، بقيمة تجاوزت 47.9 مليار ليرة، ثم يأتي بنك سورية والخليج بنسبة 3.38% من الودائع، قيمتها 35.66 مليار ليرة، وأخيراً بنك قطر الوطني بنسبة 2.2%، وقيمة ودائع زبائن نحو 23.2 مليار ليرة.

الخبير المصرفي سليمان البري صرّح لـ«الوطن» بإن هذه الزيادة في قيمة ودائع الزبائن يجب ربطها بالزيادة المحققة في التسهيلات الائتمانية، والتي زادت على 65%، إذ بلغت القيمة الإجمالية للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من 13 مصرفاً خاصاً نحو 419.57 مليار ليرة سورية في نهاية العام الماضي، مقارنة بنحو 254 مليار ليرة نهاية العام السابق (2017)، منوهاً بأن الزيادة في استقطاب الودائع كان عاملاً مهماً لزيادة التسليفات.

من جهة أخرى، بين البري أن أحد أسباب الزيادة في ودائع الزبائن محاولات استقطاب الودائع بالدولار الأمريكي، ومنح فوائد جيدة عليه تراوحت بين 2.5 و3.55 وأحيانا تصل 4%، وهو ما ساهم في زيادة الودائع بالدولار، نسبياً، بالتوازي مع سياسة مصرف سورية المركزي خلال العام 2018 لاستقطاب ودائع القطع الأجنبي

ولفت البري إلى أن غياب أقنية الاستثمار حصر جزءاً مهماً من توظيفات الأموال لمدة العملاء في المصارف على شكل ودائع، إضافة إلى تعزيز الثقة لدى المتعاملين في القطاع المصرفي، وعدم وجود قيود على عمليات السحب، وهذا خلق حالة من الطمأنينة لدى المتعاملين.

ونوّه البري بأن لا دور لسعر الصرف في زيادة قيمة ودائع الزبائن في البيانات المالية للمصارف الخاصة، وذلك لأن سعر الصرف المعتمد هو الرسمي، والذي لم يتغير عند إقفال البيانات المالية للعامين 2017 و2018. <http://syrianexpert.net/?p=40179>

## 17 - “بهارات الهندية ” على مائدة “الكهرباء ” من جديد و180مليار ليرة توسيع محطة تشرين

 المصدر :الوطن

كشف وزير الكهرباء محمـد زهير خربوطلي  بأن قيمة مشروع توسيع محطة تشرين الحرارية يقارب 305 ملايين يورو، أي ما يعادل حوالي 180 مليار ليرة سورية، مبيناً أنّه تبلغ استطاعة تنفيذ المشروع 400 ميغا، ويتألف من مجموعتين بخاريتين تعملان على الفيول والغاز، تبلغ استطاعة كل مجموعة 200 ميغا واط.

جاء تصريح خربوطلي على هامش اجتماعه أمس مع الوفد الهندي الذي يزور سورية لاستكمال تنفيذ مشروع توسيع محطة تشرين الحرارية بعد توقف دام لأكثر من ثماني سنوات، وعزوف الخبراء الأجانب عن استكمال تنفيذ العقود في سورية نتيجة الحرب الممنهجة والعقوبات أحادية الجانب التي فرضت على الوطن.

وأكد خربوطلي أهمية المشروع الاستراتيجية للمنطقة الجنوبية، موضحاً أنّ جميع محطات التوليد في المنطقة الجنوبية تعمل على الغاز فقط، منوهاً بأنّ وضع هذا المشروع في الخدمة سيؤدي إلى تحسين وثوقية المنظومة الكهربائية السورية ورفع استطاعة التوليد.

وأشار إلى أنّ مدة تنفيذ المجموعة الأولى تصل إلى 29 شهراً، بينما تستغرق المجموعة الثانية 34 شهراً، لافتاً إلى أن التعاون والتواصل مع الجانب الهندي جاء بعد انتصارات الجيش العربي السوري الذي مهد الطريق لعودة الخبراء، مبيناً أنّ الوزارة بصدد الإعلان عن إعادة تأهيل مجموعات توليد في محطات توليد حلب ودير الزور.

بدوره اشار المدير التنفيذي لشركة بهارات اكيلكو مار الى أن زيارة الوفد الى سورية هدفها التنسيق مع الحكومة السورية للمباشرة بتنفيذ المشروع منتصف حزيران المقبل، لا سيما ان القواعد مكتملة والتوريدات موجودة في الموقع.

ولفت المدير المالي للشركة ثبوت غوبتا الى العلاقات الجيدة مع الحكومة السورية والتي لم تنقطع خلال السنوات الماضية، منوهاً بأنّ الشركة كانت بانتظار الفرصة المناسبة للعودة لمواصلة تنفيذ المشاريع الموقع عليها.

وأوضح أنّ شركة بهارات الهندية عادت لاستكمال تنفيذ أعمال توسيع محطة توليد تشرين الحرارية بعد توقفها منذ نهاية عام 2011 واضطرار الخبراء الهنود آنذاك لمغادرة سورية بسبب ما تعرضت له من هجمات ارهابية وتخريب، علماً أن المباشرة بالمشروع كانت عام 2010، وبلغت نسبة التنفيذ حوالي 7.3 بالمئة. http://syrianexpert.net/?p=39429

## 18 - المالية تدرس فرض رسم على المدخنين كمصدر تمويل “للتأمين الصحي “

 المصدر : الوطن

كشف مصدر مسؤول في وزارة المالية أنه يتم العمل حالياً على صياغة مذكرة خاصة بالتأمين الصحي، تشتمل على مقترحات اللجان الثلاث التي بحثت على مدار ثلاثة أسابيع واقع التأمين الصحي لجهة الهيكل الإداري، وتأمين إيرادات خاصة بالتأمين الصحي، واقترحت تعرفات جديدة ملائمة أكثر من التعرفات المعمول بها حالياً من قبل مقدمي الخدمات الصحية.

وبيّن أنه سيتم رفع المذكرة لرئاسة مجلس الوزراء لبحثها وإصدار التشريعات اللازمة، مؤكداً أن التوجه الرئيس هو للبحث عن مصادر تمويل خاصة بالتأمين الصحي تسهم في تحسين جودة الخدمات، وهي خارج إطار فرض أي زيادات على الأقساط التي يدفعها العاملون في الجهات العامة، وإنما ستكون من خلال مصادر تمويل جديدة مثال على ذلك ربما يكون أحد خيارات التمويل هو تحصيل رسم على التدخين، والغاية هي الوصول إلى مصادر إيرادات لتأمين التمويل المناسب والمستدام لمشروع التأمين الصحي في إطار الرؤية الموضوعة لتحسين هذا المشروع الوطني وتأمين بوليصة مناسبة تلبي جميع الاحتياجات المطلوبة.

وأوضح المصدر أن التأمين الصحي اليوم يشمل معظم العاملين في الجهات العامة وأن المؤسسة السورية هي المعنية بتوفير هذه الخدمة اليوم إلى جانب العديد من التأمينات المختلفة مثل الإلزامي والحريق وغيرهما، وهو ما يشكل عبئاً على المؤسسة لذا من المهم إنشاء هيكل إداري مستقل للتأمين الصحي عبر تأسيس شركة مساهمة عامة مملوكة بنسبة كبيرة للدولة على أن يحق للقطاع الخاص والنقابات والاتحادات المساهمة فيها.

ونوّه بأنه لابد من الوصول لخدمات صحية بجودة عالية تحقق رضا المؤمن له في المقام الأول، وكل أطراف العملية التأمينية، وهو ما باتت تقتضيه المصلحة العامة لضرورة تقديم خدمات ذات جودة عالية والمساهمة بتأمين تغطية تأمينية لشرائح مجتمعية أوسع والحد من حالات الاحتيال والتخفيف من الأعباء، مشيراً إلى أنه لابد من تطوير المشروع من الناحية الإدارية والخدمية والفنية والتمويلية لأنه يلامس شريحة واسعة من المواطنين، وفي هيئة الإشراف على التأمين تم الحديث مؤخراً ضمن اجتماع خاص عن ضرورة العمل قدر الإمكان للمحافظة على شركات التأمين خصوصاً أنها استمرت في ظروف الحرب على الرغم من أن القطاع المالي هو أكبر المتأثرين في الأزمات بأي مكان في العالم، وأن صمود هذه الشركات في ظل غياب شركات إعادة التأمين يتطلب المحاولة الجادة والمستمرة للمحافظة عليها وتقييمها.

وحول مقدمي الخدمات تقرر ترخيص عدد من وكلاء ووسطاء التأمين وعدد من خبراء الحوادث وخبير تأمين استشاري، كما تم في الاجتماع الترخيص لعدد من وكلاء ووسطاء التأمين، حيث اجتاز الاختبار الذي أجرته الهيئة خمسة وسطاء من بين المتقدمـين والـذي بلغ عددهم 18 متقدماً.
كما تم في الجلسة اعتماد قائمة بأسماء خبراء حوادث تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والعملية لممارسة هذه المهنة حيث وافق المجلس على اعتماد 27 خبير حوادث، إضافة إلى ترخيص كل من شركة الرواد لتسوية الخسائر وشركة أيكون لوساطة التأمين وأن يقوم صندوق الرعاية الاجتماعية بتمويل عقود تأمين صحي لشريحة من المتضررين من الأحداث الجارية منذ عام 2011 وأن يسمح بترخيص شركات إدارة نفقات خاصة لتأمين السيارات. <http://syrianexpert.net/?p=40234>

##  19 - دراسة لتحويل المستنفذين إلى موازي وإعادة النظر بالسنة التحضيرية

 المصدر : الوطن

كشف وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أنه تم الطلب من لجنة شؤون الطلاب المنبثقة عن مجلس التعليم العالي بإعادة النظر وتقييم السنة التحضيرية للكليات الطبية وعرض سلبياتها وإيجابياتها، موضحاً أنها كانت مهمة في ظرف معين.

وخلال رده على مداخلات الأعضاء أضاف إبراهيم: في أحد الأعوام كانت نسبة المسجلين من طلاب دير الزور في السنة التحضيرية 19 بالمئة ومن حمص 14 بالمئة ومن حماة 13 بالمئة إلا أن أكثر من 70 بالمئة منهم استنفذوا، مشيراً إلى أنه كان هناك خلل في امتحانات التربية.

وأكد إبراهيم أنه في العامين الماضيين كانت أفضل وتحسنت الأمور، لافتاً إلى أن التربية استعدت للامتحانات لضبط العملية الامتحانية وعدم حدوث حالات غش ومن هذا المنطلق تم الطلب بإعادة النظر في السنة التحضيرية.

وأشار إبراهيم إلى أن هناك طلاباً ذهبوا إلى الجامعات الخاصة لأنهم يرغبون في التسجيل في اختصاص الطب البشري.

وفيما يتعلق في موضوع الجامعات الخاصة كشف إبراهيم أنه تم عقد عدة اجتماعات مع رؤساء الجامعات الخاصة وتم الطلب منهم بالعودة إلى مقراتهم الدائمة باعتبار أنها ضرورة، مضيفاً: طلبنا منهم عدم رفع الأسعار نهائياً وتوحيد رسوم الإدارية بينها على حين تم إعطاؤهم حرية لرسوم النقل والإنترنت والسكن.

وأكد إبراهيم أن هناك بعض حالات الخلل في الجامعات وتزوير نتائج تم كشفها، مشيراً إلى أن هناك ملفات وردت إلى الوزارة من جامعة دمشق واللاذقية والبعث وحماة، كاشفاً أن لأحد الطلاب 23 مادة مزورة.

وفيما يتعلق بالدوام المسائي أشار إبراهيم إلى أن الموضوع يحتاج إلى دراسة وتأني رغم إقراره من مجلس الوزراء، متوقعاً أن يتم تأجيله لسنة أو أكثر.

ورداً على بعض النواب حول تحويل الطلاب المستنفذين إلى التعليم الموازي بدلاً من السماح لهم في الجامعات الخاصة، كشف إبراهيم عن فكرة لتحويلهم إلى الموازي وهذا يحتاج إلى تعديل قانون تنظيم الجامعات، لافتاً إلى أن المرسوم الأخير الخاص بالمستنفذين أعطى فرصة لـ100 ألف طالب جامعي و5 آلاف طالب دراسات عليا.

وأضاف إبراهيم: أطمح للجودة وفي ذهني إعداد هيئة عليا للجودة وتكون متطورة أكثر من مركز القياس والتقويم.

ولفت إبراهيم إلى أن عدد الطلاب الجامعات 712 ألف طالب على حين عدد الهيئة العلمية 8 آلاف منهم 5 آلاف هيئة تدريسية، معتبراً أن هذا العدد غير كاف لتغطية العدد الهائل من الطلاب.

وفيما يتعلق في موضوع التأجيل كشف إبراهيم أنه سوف يطلب من الجامعات منح وثيقة التأجيل للطلاب أثناء التسجيل.

<http://syrianexpert.net/?p=39896>

## 20 - تحويل التراب إلى عشرة مليارات ليرة سنوياً..

 المصدر : تشرين

على ما يبدو صناعة اليوم ليست كصناعة الأمس، أو صناعة سنوات الحرب التي عانت الكثير من ويلاتها وحالات النقص الشديدة في الأدوات والمستلزمات نتيجة التداعيات السلبية للحرب الكونية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على بلدنا.

فقد صرح مصدر في وزارة الصناعة عن عقود تسويقية تجاوزت قيمتها الاجمالية سقف الـ155 ملياراً منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه، إضافة لإعادة خطوط إنتاجية وشركات دمرها الإرهاب للعمل تجاوز عددها الـ30 خطاً إنتاجياً في مجال الصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية وغيرها، وذلك بقصد تلبية حاجة السوق المحلية منها، والأهم عودة خطوط إنتاجية لـتأمين المستلزمات الأساسية للتصنيع ولاسيما في مجال الجلود والكابلات والإلكترونيات وغيرها.

وأوضح المصدر أن الاهتمام بعودة التصنيع المحلي إلى سابق عهده بالاعتماد على الإمكانات المتاحة والموارد المادية والبشرية لم يقف عند الحدود المذكورة سابقاً، بل هناك سعي لإدخال منتجات جديدة من خلال مشاريع صغيرة في بداية الأمر، وانتقالها إلى مراحل أخرى من أجل توسيع دائرة توطينها بما يحقق العائد الاقتصادي الكبير، كما هو الحال في مشروع الصناعة الجديد الذي يتضمن إقامة وحدة إنتاجية ضمن معامل الإسمنت مهمتها إنتاج (الرمل الإسمنتي لأعمال البناء والإكساء) وفق المواصفة القياسية السورية، حيث حصلت «تشرين» على نسخة من الكتاب المرفوع لرئاسة مجلس الوزراء الذي يؤكد في حيثياته أن المشروع المذكور يأتي ضمن سلسلة من المشاريع في مقدمتها:

إنتاج الرمل الإسمنتي للطينة الداخلية والخارجية وبناء البلوك، والرمل الإسمنتي الملون للرشة الخارجية، والمونة الإسمنتية الجاهزة لصب الأرضيات والوصلات الخرسانية (من دون إجهاد)..

وحددت وزارة الصناعة ميزات هذا المشروع بعدة قضايا، أهمها تحقيق ريعية اقتصادية عالية جداً، حيث سيتم الإنتاج على الآلات الموجودة في المعامل حالياً باستثناء تجهيزات بسيطة وفترة استرداد لرأس المال المصروف على المشروع لا تتجاوز فترة الشهرين على أبعد تقدير لأن معظم المستلزمات الأساسية متوافرة في الشركات، أيضاً يحافظ على الموارد ويمنع هدرها، مع المساهمة في نظافة المدن وسهولة نقل المنتج بسرعة، مع منع عمليات الغش والسرقة في عمليات الإكساء والبناء.

وفي تعليق على أهمية إنجاز هذا المشروع خلال المرحلة الحالية التي ستشهد إعادة إعمار للبنى التحتية والخدمية، فقد توقعت مصادر الوزارة أن هذه الأهمية مرتبطة بتحقيق العائد الاقتصادي الذي تم التخطيط له والبالغة قيمته الاجمالية حدود عشرة مليارات ليرة، مع التوقع بزيادته بعد توسيع دائرة الإنتاج، وأن البداية في التنفيذ في شركة إسمنت الرستن في محافظة حمص.

وضمن الإطار ذاته، فقد أكد المدير العام للمؤسسة العامة لصناعة الإسمنت الدكتور أيمن النبهان أن المشروع يأتي ضمن إطار خطة تطوير المؤسسة لخطوط إنتاج الشركات، وإدخال منتجات جديدة تتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة، وتلبية حاجة السوق المحلية التي تحتاج كميات كبيرة من الإسمنت بمختلف الأنواع.

وأضاف النبهان أن المشروع ذو عائد اقتصادي كبير قياساً بالقيمة الإنفاقية والاستثمارية التي يتطلبها الإنتاج خلال مراحل العمل، ولاسيما أن المستلزمات الأساسية متوافرة محلياً، من مواد أولية وكادر بشري وخبرات مطلوبة لتأمين نجاح الإنتاج الجديد.

<http://syrianexpert.net/?p=40186>

****خامساً – أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - 260 مليار ليرة ينفقها السوريون عبر الجوال!

 المصدر : الاقتصادي

بلغ عدد مستخدمي الموبايل في سورية نحو 15 مليون مستخدم بنهاية 2018، أنفقوا بحدود 260 مليار ليرة سورية على المكالمات والرسائل والإنترنت وذلك بحسب التقرير السنوي لشركتي الاتصالات.

وأشار التقرير، إلى أن حصة “شركة سيريَتل موبايل تيليكوم” من عدد المشتركين بلغت 65% أنفقوها على استخدام الموبايل 184 مليار ليرة في 2018، بينما كانت حصة “شركة MTN” من المشتركين 35% وبلغ إنفاقهم 76 مليار ليرة.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، فقد أنفقت الشركتان 1.06 مليار ليرة في 2018، منها 843 مليون ليرة لـ”شركة سيريتل” و225 مليون ليرة لـ”شركة  MTN” وذلك من خلال دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والسياحية والاقتصادية وغيرها.

ووقعت الشركتان اتفاقاً مع “الشركة السورية للاتصالات” في 2015 يقضي بتقاسم جديد للإيرادات بينهما حيث تحصل الحكومة السورية على 50% من الإيرادات في السنة الأولى وفي السنتين الثانية والثالثة تنخفض النسبة إلى 30%، وبدءاً من هذا العام الماضي وحتى 2034 تصبح النسبة 20%.

وربحت MTN نحو 8.2 مليارات ليرة سورية خلال العام الماضي 2018، مقابل أرباح بلغت حوالي 6.2 مليارات ليرة في 2017، بارتفاع نسبته 33%.

ويبلغ رأسمال الشركة 1.5 مليار ليرة، فيما يسجل عدد الأسهم المصدرة 15 مليون سهم، وعدد المساهمين فيها 30، والمؤسسين 5.

وبلغت أرباح “شركة سيريَتل موبايل تيليكوم” في 2018 نحو 58.5 مليار ليرة سورية، مقارنة بـ41.9 مليار ليرة في 2017.

ويبلغ رأسمال الشركة 3.35 مليارات ليرة، وعدد الأسهم المصدرة 33.5 مليون سهم، فيما يصل عدد المساهمين إلى 6,319 مساهماً، وعدد المؤسسين لـ5.

<http://syrianexpert.net/?p=40229>

2 - السعودية الثالثة عالمياً.. إليكم أضخم 10 ميزانيات عسكرية بالعالم

 (CNN)— الخميس، 20 يونيو / حزيران 2019

لا شك أن ميزانية الدفاع، أو الإنفاق العسكري لكل دولة، يعتبر عاملاً حاسماً في رفع كفاءة الجيش والحفاظ عليه، وتؤثر في تقدير حجم هذه الميزانية عوامل عديدة، من بينها حجم اقتصاد تلك الدولة. وهنا نرصد لكم أضخم 10 ميزانيات عسكرية عالمية لعام 2019 وفقاً لإحصائيات أوردها موقع غلوبال فاير باور، المتخصص بالشؤون العسكرية للدول.

وجاءت في المرتبة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، بتخصيصها مبلغ 716 مليار دولار كميزانية للدفاع، وفي المرتبة الثانية تأتي الصين، التي خصصت ميزانية دفاعية بلغت 224 مليار دولار، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة عالمياً، حيث خصصت نحو 70 مليار دولار للميزانية العسكرية، متفوقة بذلك على العديد من دول العالم.

أما الهند فقد جاء ترتيبها في المرتبة الرابعة عالمياً بميزانية تزيد عن 55 مليار دولار، فيما تلتها ألمانيا في المرتبة الخامسة بنحو 49 مليار دولار.

أما بريطانيا فقد احتلت المرتبة السادسة عالمياً بتخصيصها مبلغ يزيد عن 47.500 مليار دولار كميزانية للدفاع متقدمة بفارق نصف مليار دولار عن اليابان التي خصصت 47 مليار دولار لقواتها المسلحة محتلة بذلك المرتبة السابعة عالمياً.

روسيا من جهتها احتلت المرتبة الثامنة عالمياً بتخصيصها 44 مليار دولار لقواتها المسلحة.

في حين أقرت الجمهورية الفرنسية لميزانية جيشها ميزانية قدرت بنحو 40.500 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة التاسعة عالمياً.

وفي المرتبة العاشرة جاءت كوريا الجنوبية بميزانية عسكرية قدرت بنحو 38.300 مليار دولار.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2019/06/20/weapons-explainer-defense-spending-country>

3 - غوغل تخطط لإنتاج هاتف ذكي قيمته 20 دولار

 إسطنبول/ عبد القادر غونيول/ الأناضول

أعلنت شركة غوغل الأمريكية، الثلاثاء، أنها تخطط لإنتاج هواتف ذكية تبلغ قيمتها 20 دولارا، استجابة لدعوة الأمم المتحدة بالمساهمة في نشر التكنولوجيا الرقمية بالمناطق النائية في العالم.

ونقلت وكالة أسوشيتد برس الأمريكية للأنباء، عن نائب رئيس الشركة فينت سيرف، قوله إن تقليص الفوارق الرقمية بين مناطق العالم المختلفة، ستكون له تكلفة عالية.

وأضاف سيرف ، أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون تخفيض الثمن، وأن الهاتف المخطط إنتاجه سيمكن من ربط الناس بشبكة الإنترنت، في تلك المناطق.

وأوضح أن مشكلة الاتصال بالإنترنت لا توجد فقط في إفريقيا، بل حتى في الولايات المتحدة، التي يواجه 15 بالمئة من سكانها، نفس المشكلة.

وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة مؤخرا، سيتمكن كل فرد بالغ في العالم، من الاتصال بالشبكة الرقمية والتمتع بخدمات إنترنت جيدة بحلول 2030.

ودعى نفس التقرير، إلى الحذر من مشاكل التعدي على الخصوصية، والمحتويات غير المرغوبة، التي تصاحب تطور التكنولوجيا الرقمية.

<https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%BA%D9%88%D8%BA%D9%84-%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81-%D8%B0%D9%83%D9%8A-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%AA%D9%87-20-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1/>

4 - مصر تتوصل لاتفاق تسوية بـ500 مليون دولار لإسرائيل بسبب توقف تصدير الغاز

 دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN)-- الاثنين، 17 يونيو / حزيران 2019

قالت الهيئة العامة للبترول في مصر، إنه تم التوصل إلى تسوية قدرها 500 مليون دولار أمريكي مع شركة كهرباء إسرائيل بشأن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل منذ سنوات.

وكانت غرفة التجارة الدولية أصدرت حكمًا ضد الهيئة العامة للبترول في مصر والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية إيجاس، بأحقية هيئه كهرباء إسرائيل في الحصول على تعويضات تقدر بحوالي  1.7 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ الفوائد، وذلك بعد توقف تصدير الغاز إلى إسرائيل.

وأضافت الهيئة المصرية العامة للبترول وإيجاس، في بيان، الاثنين، أنه تم التوصل إلى اتفاق ودي لحل النزاع القائم بين الأطراف وتسوية وتخفيض مبلغ الحكم الصادر لصالح هيئة كهرباء إسرائيل إلى 500 مليون دولار، وذكر البيان أن مبلغ التسوية سيتم سداده على ثماني سنوات ونصف بواقع 60 مليون دولار دفعة مقدمة في تاريخ تفعيل اتفاق التسوية و40 مليون دولار بعد ستة أشهر من تاريخ التفعيل وسداد المبلغ المتبقي بواقع 25 مليون دولار على 16 قسطا كل ستة أشهر.

وأشار البيان إلى أن هيئة كهرباء إسرائيل ستتنازل عن جميع الحقوق الناشئة أو المتعلقة بحكم التحكيم الصادر لصالحها.

ويحق لهيئة كهرباء إسرائيل إنهاء اتفاق التسوية في حالة عدم الالتزام بالسداد لمدة قسطين، شريطة قيام هيئة كهرباء إسرائيل برد كافة المبالغ التي تم الحصول عليها بموجب اتفاق التسوية.

وتوقفت إمدادات الغاز المصري إلى إسرائيل منذ سنوات بعد تعرض خط أنابيب الغاز في شمال سيناء إلى هجمات من قبل متشددين.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2019/06/17/gas-egypt-isreal>

5 - هواوي تؤجل إطلاق هاتفها الذكي القابل للطي بقيمة 2,600 دولار

 دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) -- الأحد، 16 يونيو / حزيران 2019

آخرها ضد هواوي.. كيف يحارب ترامب الصين وهل تأثرت البورصة؟

قامت شركة هواوي بتأجيل طرح هاتفها "Mate X" والذي يبلغ سعره 2,600 دولار، لمدة ثلاثة أشهر من أجل إجراء المزيد من الاختبارات للهاتف الذكي القابل للطي.

وتخطط شركة التكنولوجيا الصينية حالياً لإطلاق الهاتف في سبتمبر/أيلول، بعد أن كان من المقرر أن يُطلق في يونيو/حزيران، وفقاً لغلين شلوس، نائب رئيس اتصالات الشركات في هواوي.

وكانت قد كشفت الشركة النقاب عن الهاتف المرتقب في شهر فبراير/شباط الماضي، ليُحدث ضجة هائلة خلال حدث مختص بمجال الهواتف المحمولة في برشلونة.

كما قامت شركة سامسونغ للهواتف الذكية أيضاً بتأجيل تاريخ إطلاق جهازها المنافس "Galaxy Fold"، والذي يبلغ سعره 1,980 دولاراً، بعد أن ذكر مستهلكون مشاكل في الجهاز تؤدي إلى كسر شاشاته وتوقفه عن العمل.

وتواجه هواوي، أكبر شركة تصنيع معدات اتصالات وثاني أكبر علامة هواتف ذكية في العالم، مجموعة كبيرة من المشاكل، حيث قامت وزارة التجارة الأمريكية بإدراج الشركة على القائمة السوداء التجارية الشهر الماضي، مانعة الشركات الأمريكية من بيع التكنولوجيا لهواوي. وقد أدى ذلك أيضاً إلى عزل هواوي عن موردين رئيسيين مثل غوغل ومايكرون.

ويُعتبر حظر التصدير الأمريكي على هواوي جزءاً من حملة أمريكية أوسع ضد الشركة الصينية، إذ تقول واشنطن إن الشركة تمثل خطراً على الأمن القومي، وأن بكين قد تستخدم معداتها للتجسس على دول أخرى. ولكن شركة هواوي قد نفت بشكل متواصل تشكيل منتجاتها مثل هذا الخطر.

وستسمح مهلة مؤقتة، أصدرتها وزارة التجارة الأمريكية الشهر الماضي، للشركات الأمريكية بمواصلة تزويد هواوي بالبرامج لتخديم الشبكات الحالية حتى شهر أغسطس/آب.

لكن قائمة الولايات المتحدة الأمريكية السوداء التجارية قد بدأت فعلاً بالتأثير على هواتف الشركة الذكية، حيث قال مسؤول تنفيذي في الشركة هذا الأسبوع إن هواوي لم تعد تطمح لتجاوز شركة سامسونغ لتصبح أكبر بائع للهواتف الذكية في العالم بحلول نهاية العام.

<https://arabic.cnn.com/business/article/2019/06/16/huawei-foldable-delay-mate-x>

انتهى التقرير

\*\*\*\*\*